

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي-

معهد العلوم الإسلامية

دراسات في مصادر شرح الحديث

«محاضرات في علم شرح الحديث، وبعض شروح كتب الحديث»

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص الحديث وعلومه

السداسي الأول

من إعداد

الدكتور:

عبد المجيد مباركية

أستاذ الحديث وعلومه

معهد العلوم الإسلامية

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعين به، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: 102) .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: 1).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ (الأحزاب: 70-71).

أما بعد:

فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ - وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد:

فهذه المذكرة: «دراسات في مصادر شرح الحديث»، تطرقت فيها لإضاءات حول علم شرح الحديث النبوي، وكذلك مناهج بعض الشراح على كتب الحديث، وابتدأت ببعض شروح الصحيحين، تعين - إن شاء الله - طلبة العلم على تفهم مناهج أصحاب هذه الكتب في شروحهم.

وقد قسمت هذه المذكرة إلى قسمين:

المطلب الأول: علم شرح الحديث

المطلب الثاني: مناهج أصحاب بعض الشروح على كتب الحديث.

أما المطلب الأول من هذه المذكرة فتحدثت فيه عن «علم شرح الحديث»، من حيث التعريف بهذا العلم، وموضوعه، وواضعه، وأفضل طرق شرح الحديث.

أما المطلب الثاني فخصصته لبيان مناهج بعض شراح كتب الحديث، وكذا المقارنة بينها، وذلك من خلال استعراض طريقتهم مما أودعوه في مقدمات كتبهم

وشروحهم على هذه الكتب. وقد اخترت ما اشتهر من الشروح التي ألفت على هذه الكتب باعتبارها الأصول التي يعتمد عليها في معرفة أحاديث المصطفى -ﷺ-.

وقد لاحظت أثناء إعدادي لهذه المذكرة أن الذين كتبوا في هذا الموضوع قليلون جداً، لذلك فإن سبر مناهج الشراح في كتبهم واستنباط مناهجهم ليس بالأمر الهين، وقد استعنت بالمولى تبارك وتعالى في بسط هذا الموضوع، فإن أصبت فمنه سبحانه وتعالى، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان. وأسأل الله تبارك وتعالى أن يبارك في هذه المذكرة ويجعل لها القبول بإذنه وتوفيقه عز وجل.

المطلب الأول: علم شرح الحديث:

في هذا المطلب سأتطرق إلى النقاط التالية:

1- تعريفات علم شرح الحديث:

أ- معنى الشرح في اللغة؛ الشرح في اللغة هو الكشف والتوضيح والفهم والبيان⁽¹⁾.

ب- معنى الحديث في اللغة: الحديث في اللغة الجديد من الأشياء، والحديث الخبر يأتي على القليل والكثير⁽²⁾، والجمع أحاديث كقطيع وأقاطيع وهو شاذ على غير قياس، وقوله عز وجل: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ (الكهف:6)، يقصد بالحديث هنا القرآن الكريم، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ (الضحى:11)، أي بلغ ما أرسلت به⁽³⁾.

ج- معنى الحديث في الاصطلاح: يراد به كل ما أثر عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- قبل البعثة وبعدها، وفي الغالب إذا أطلق لفظ الحديث فإنه يراد به: ما أضيف إلى الرسول -ﷺ- وهو المرفوع⁽⁴⁾، وذلك من خلال قوله وفعله وإقراره.

وأهل العلم يطلقون مصطلح «الحديث» على جملة الأحاديث بأسانيدھا ومتونها، «فتوارد عندهم في عدد محفوظات الأئمة أنه يحفظ كذا وكذا حديث، فإنهم لا يريدون المتن فقط، بل يقصدون المتن والأسانيد التي روي بها، فإن الإسناد قد ينتهي إلى المتن محال لمتن آخر بلفظه أو معناه أو نحوه، ومع ذلك يطلق عليه الحديث»⁽⁵⁾.

د- الفرق بين السنة والحديث:

قبل التطرق إلى التفرقة بين المصطلحين، يجدر بنا التطرق إلى تعريف السنة في الشرع، وأقصد بذلك تناول أهل كل اختصاص لمصطلح السنة من زاويتهم وأغراضهم.

فالسنة عند علماء الحديث: هي كل ما أثر عن الرسول -ﷺ- من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرة سواء أكان ذلك قبل البعثة كتحنثه في غار حراء أم بعدها.

(1)- ابن فارس، «معجم مقاييس اللغة»، ص «269/3».

(2)- الفيروز أبادي، «القاموس المحيط»، ص «170/1».

(3)- ابن منظور، «لسان العرب»، مادة «حديث».

(4)- ابن الصلاح، «علوم الحديث»، ص «45».

(5)- حميد أحمد، «علم شرح الحديث ومراحلته التاريخية بين التعميد والتطبيق»، ص «1202/3».

والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث النبوي⁽⁶⁾.

السنة عند الأصوليين: هي كل ما صدر عن النبي ﷺ - غير القرآن الكريم، من قول أو فعل أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي⁽⁷⁾.

السنة عند الفقهاء: ... هي كل ما ثبت عن النبي ﷺ - ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب⁽⁸⁾.

السنة عند علماء الوعظ والإرشاد: ما يقابل البدعة، لأن مهمتهم العناية بكل ما أمر به الشرع، أو نهى عنه⁽⁹⁾.

هـ - معنى الحديث القدسي:

نسبة إلى القدس، والقدس هو: الطهارة والتنزيه، ويطلق عليه الحديث الإلهي، نسبة للإله، والحديث الرباني، نسبة للرب جل وعلا.

وهو في الاصطلاح: ما أضافه الرسول ﷺ - وأسنده إلى ربه عز وجل، من غير القرآن، مثاله: قول الله تبارك وتعالى: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرماً عليكم، فلا تظالموا...) ⁽¹⁰⁾، أو كقول الصحابي مثلاً: قال رسول الله ﷺ - فيما يرويه عن ربه عز وجل... وهكذا.

إذن كل حديث يضيف فيه الرسول ﷺ - قولاً إلى الله عز وجل يسمى بالحديث القدسي أو الإلهي أو الرباني نسبة إلى الرب عز وجل، وكذلك كل قول صحابي فيه: قال رسول الله ﷺ - فيما يرويه عن ربه، أو قال فيه: عن النبي ﷺ - قال: قال الله تعالى: ... الخ، يسمى بالحديث القدسي.

و- لماذا سمي الحديث القدسي حديثاً؟

سمي كذلك لأن الرسول ﷺ - هو الحاكي له عن الله تعالى، ولأنه من قوله - ﷺ - عن ربه سبحانه وتعالى.

ي- الفرق بين الحديث النبوي والقدسي:

- الأحاديث النبوية نسبتها إلى الرسول ﷺ - وحكايتها للصحابة عنه ﷺ -.

(6) - محمد مصطفى الاعظمي، «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»، الجزء الأول، ص «01».

(7) - عبد الوهاب خلاف، «علم أصول الفقه»، ص «36».

(8) - الشوكاني، «إرشاد الفحول»، ص «33».

(9) - محمد أبو زهو، «الحديث والمحدثون»، ص «9-10».

(10) - الإمام مسلم، «صحيح مسلم»، كتاب: البر والصلة، باب تحريم الظلم، حديث رقم «2577» الجزء: السابع، ص «17».

- الحديث القدسي نسبتہ إلى الله تعالى، والرسول ﷺ - يحكيه للصحابة ويرويه عنه عز وجل، لذلك سميت وقيدت بالقدس والإله والرب، وقيدت الأخرى بالنبوية.

- يجوز رواية الأحاديث القدسية بالمعنى إن لم يغير معناها.

- كذلك يجوز رواية الحديث النبوي بالمعنى إن لم يغير معناه.

2- موضوع علم شرح الحديث:

موضوع علم شرح الحديث هو حديث النبي ﷺ - وذلك من جهة الضوابط والقواعد الكلية، وكذلك ما يتعلق بتوضيح ألفاظ الحديث ومعانيه، والقصد منه، ومراعاة ما يتعلق به من المعارض والناسخ.

3- مؤسس ومقعد علم شرح الحديث:

بدأت الاشتغال بشرح الحديث منذ عصر النبوة إلى عصرنا هذا، فإن أول من تكلم في هذا العلم ووضحه هو النبي ﷺ - حيث كان يخص الصحابة بدروس تبين معاني الأحاديث، وكذلك ما المراد منها، وكان يبين لهم ما دق عليهم فهمه من ألفاظ السنة ومعانيها. وسوف أستعرض بعض ذلك فيما يلي:

- عن أبي هريرة رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ -: «سيأتي على الناس سنوات خداعات، يصدق فيها الكذاب، ويكذب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن، ويخون فيها الأمين، وينطق الرويبضة». قيل: وما الرويبضة؟ قال: «الرجل التافه يتكلم في أمر العامة». وفي رواية عند الإمام أحمد: قال: «السفيه يتكلم في أمر العامة»⁽¹¹⁾.

4- استمداد هذا العلم ونسبته إلى سائر العلوم الشرعية وفضله ونتائجه:

حتى نعلم من أين يستمد هذا العلم، لا بأس أن نستشهد بكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - في هذا الأمر، قال: «معرفة ما أراد الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - بألفاظ الكتاب والسنة، بأن يعرفوا لغة القرآن التي بها نزل، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر علماء المسلمين في معاني تلك الألفاظ، فإن الرسول ﷺ - لما خاطبهم بالكتاب والسنة عرفهم ما أراد بتلك الألفاظ... فالمقصود أن معرفة ما جاء به الرسول وما أراده بألفاظ القرآن والحديث وهو أصل العلم والإيمان والسعادة والنجاة، ثم معرفة ما قال الناس في هذا الباب لينظر المعاني المخالفة لها»⁽¹²⁾.

(11) - أخرجه أحمد، «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»، رقم «7899»، وقال ابن حجر: «الحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى والبخاري وسنده جيد»، «فتح الباري»، «131/2».

(12) - مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج: 17، ص «353-354-355»

أما نسبة هذا العلم «علم شرح الحديث» إلى سائر العلوم الشرعية، فقدره لا ينكره أحد، إذ أن فهم الحديث على أصوله وفقهه الحقيقي السليم، عليه تتوقف جميع فنون أهل العلم سواء أكان مفسراً أو فقيهاً أو أصولياً أو داعية، ومن أساء فهم الكتاب والسنة فقد يحدث في الدين ما ليس منه.

بل سوء الفهم عن الله ورسوله ﷺ - أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، وهو أصل كل خطأ في الفروع والأصول، ولا سيما إذا أضيف إليه سوء القصد، والله المستعان⁽¹³⁾.

5- طرق شرح الحديث:

إذا كان المعروف والمشهور بين علماء وطلبة العلم أن القرآن الكريم له أصول معروفة يُرجع إليها في تفسيره، فكذلك الحديث النبوي له أصول يرجع إليها وتستعمل في حديث النبي ﷺ - لأن السنة وحي كالقرآن، قال الدارمي - رحمه الله: «يقول: أوتيت القرآن، وأوتيت مثله من السنن التي ينطق القرآن بنصه، وما هي إلا مفسرة لإرادة الله تعالى به»⁽¹⁴⁾.

الطريقة الأولى: شرح الحديث بالحديث:

هذه الطريقة تحوي أصليين، وهما:

الأصل الأول: شرح الحديث بالحديث، فما أجمل أو اختصر في رواية فسر في رواية أخرى.

الأصل الثاني: يفسر الحديث بأحاديث أخرى في الباب.

الأصل الأول: تفسير الحديث بنفسه، من خلال رواياته المتعددة إن وجدت، والوظيفة هنا جمع طرق الحديث ورواياته⁽¹⁵⁾.

الأصل الثاني: يفسر الحديث بأحاديث أخرى في الباب.

والوظيفة هنا أن تنظر إلى الأحاديث الواردة في الباب، التي بها يفهم الحديث محل الشرح، والمرجع هي الكتب المؤلفة على الموضوعات من الموطآت، والجوامع والسنن، والمستدركات، والمستخرجات، والأجزاء⁽¹⁶⁾.

الطريقة الثانية: شرح الحديث وبيانه بكلام الصحابة - رضوان الله عليهم:-

(13)- أبو العز الحنفي، «شرح العقيدة الطحاوية»، ص «352».

(14)- نقله في «الحجة في بيان المحجة»، ج:2، ص «297».

(15)- روافد حديثية، محمد بازمول، ص «152».

(16)- روافد حديثية، محمد بازمول، ص «153-154».

لا يوجد أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ - بعده إلا الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - وخاصة راوي الحديث، لأنه أدري بما روى، ولأن الصحابة عايشوا الوحيين الكتاب والسنة، فقولهم في تفسير آية أو شرح حديث مقدم على كل الأقوال.

قال ابن تيمية - رحمه الله -: «من فسر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»⁽¹⁷⁾.

قال الأوزاعي - رحمه الله -: «العلم ما جاء به أصحاب محمد ﷺ - فما كان غير ذلك ليس بعلم»⁽¹⁸⁾.

الطريقة الثالثة: شرح الحديث بكلام التابعين:

حث الصحابة التابعين على طلب الحديث وحفظه، وحثوهم على مجالسة أهل العلم والأخذ منهم، ورؤي عن عمر - رضي الله عنه - قال: «تفقهوا قبل أن تُسودوا»⁽¹⁹⁾، وقال أيضاً: «تعلموا الفرائض والسنة كما تتعلمون القرآن»⁽²⁰⁾، وكان ابن عباس يحض طلابه على مذاكرة الحديث، فيقول: «تذاكروا هذا الحديث لا ينفلت منكم، فإنه ليس بمنزلة القرآن، والقرآن مجموع محفوظ، وإنكم إن لم تذاكروا هذا الحديث لا ينفلت منكم، ولا يقل أحدكم حدثت أمس لا أحدث اليوم، بل حدثت أمس، وحدثت اليوم، وحدثت غدا...، كما كان يقول: إذا سمعتم منا شيئاً فتذاكروه بينكم»⁽²¹⁾.

الطريقة الرابعة: شرح الحديث بأقوال أئمة الدين واللغة:

بعد شرح الحديث بالحديث وبكلام الصحابة وبكلام التابعين، يأتي في المرتبة الرابعة شرح الحديث بكلام أهل العلم، حيث إن من أراد أن يكتفي بمعرفة الأحكام من الكتاب والسنة دون النظر في كلام أهل العلم فقد أخطأ الطريق، وفي هذا يقول ابن أبي العز الحنفي: «من ظن أنه يعرف الأحكام من الكتاب والسنة، بدون معرفة ما قاله هؤلاء الأئمة وأمثالهم، فهو غلط مخطئ، ولكن ليس الحق وفقاً على أحد منهم، والخطأ وفقاً بين الباقيين، حتى يتعين إتباعه دون غيره»⁽²²⁾.

(17) - مجموع الفتاوى، ج: 13، ص «243».

(18) - بيان فضل علم السلف، لابن رجب، ص «69».

(19) - فتح الباري، ج: 1، ص «175».

(20) - جامع بيان العلم وفضله، ص «34».

(21) - شرف أصحاب الحديث، ص «99».

(22) - الإتياع لابن أبي العز، ص «43».

المطلب الثاني: مناهج أصحاب شروح الحديث:

قبل أن نستعرض مناهج العلماء في بعض شروح الصحيحين، يجدر بنا بيان شروط وأداب الشارح:

شروط وأداب الشارح:

يشترط ويطلب في الشارح أمور لا بد أن يتحلّى بها، ونوجزها في النقاط التالية:

1- إخلاص النية لله تعالى.

2- التمكن في العلم، الذي فيه هذا المتن، لان أغلب المتون يتضمن كلاما وجيزا كافيا في الدلالة على المطلوب، وبعده الشارح عن هذه الصفة سيفقد الشرح للحديث مطلوبه ومقصده، كما قال السخاوي في «فتح المغيث»: «وهذه صفة الفقهاء والمجتهدين الأعلام كالشافعي، ومالك، وأحمد، والحماديين، والسفيانيين، وابن المبارك، وابن راهويه، والأوزاعي، وخلق من المتقدمين والمتأخرين»⁽²³⁾.

3- معرفة مناهج ومصطلحات العلماء في التصنيف، وذلك من خلال مقدمات كتبهم، أو في كتبهم الأخرى، أو قياسا على كتب أقرانهم في مختلف الأمصار.

4- أن يستوفي الشرح شرطه ولا يخل في ثنايا الكتاب بما في أوله، لأن بعض المصنفين يبدأ نفسه طويلا ثم يقصر حتى يخل بشرح الحديث، كما يتوجب عليه أن يظهر الحق في مسائل الحديث من عقيدة صحيحة، وقول راجح في الأحكام، كما يدحض شبهات المعترضين من أهل الريب والإلحاد، والزيغ والضلال، مستعينا بكلام أهل العلم من السلف -رحم الله الجميع-.

5- تقديم العذر بين يدي التنبيه والتعقيب، لان الإنسان محل النسيان، والقلم ليس بمعصوم من الطغيان، وكذلك عندما ينقل عن السلف بعض ما انحرف قلمهم عن الصواب، فلا بد للشارح أن يكون متأدبا معهم، يعني كلما أراد التعقيب عليهم أن يستعمل ألفاظا معينة من غير ذكر لأسماء هؤلاء، وربما كانت الأخطاء التي وردت عنهم من الناسخين لا من الراسخين⁽²⁴⁾.

أنواع كتب شروح الحديث:

كتب شروح الحديث على نوعين:

النوع الأول: كتب مفردة لشرح حديث واحد.

النوع الثاني: كتب مفردة لشرح مجاميع الحديث.

المراد بالكتب الستة:

المراد بالكتب الستة «صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، والكتاب السادس الخلاف فيه معروف».

(23) - السخاوي، فتح المغيث، ج:4، ص«35».

(24) - استفدت ذلك من كلام بازمول، وتصرفت فيه، كما زدت عليه زيادات.

- فمنهم من جعل الكتاب السادس «موطأ الإمام مالك»، وهو صنيع ابن الأثير في كتابه «جامع الأصول»⁽²⁵⁾، ولد سنة «544هـ»، وتوفي سنة «606هـ»، وقد تابع في ذلك رزين العبدي في كتابه «تجريد الأصول».
- ومنهم من جعل الكتاب السادس «سنن الدارمي»، ولد سنة «181هـ»، وتوفي سنة «255هـ»، وهو صنيع الإمام الحافظ العلاءي⁽²⁶⁾ حيث قال: «ينبغي أن يعد كتاب الدارمي سادسا للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه، فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وان كانت فيه أحاديث مرسله وموقوفة فهو مع ذلك أحسن من كتاب ابن ماجه».
- لكن الأكثر على أن الكتاب السادس هو «سنن ابن ماجه»، وأول من صرح بهذا، أبو الفضل بن طاهر المقدسي السلفي في كتابه «شروط الأئمة الستة»⁽²⁷⁾، ولعل السبب في ذلك أنه ليس فيه من الزوائد في المرفوعات ما يتميز به على الكتب الستة لتلفت الأنظار إليه إلا القليل اليسير، مع ما ضمنه من الآثار الموقوفة والمقطوعة وبعض المراسيل على خلاف المعهود في كتب السنن، فهذا كله سبب خمول ذكره ضمن الكتب الستة، وقد تبع العلماء أبا الفضل بن طاهر السلفي في جعل الكتاب السادس «سنن ابن ماجه» كالحافظ عبد الغني المقدسي في «الكمال»، والمزي في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، وفي «تهذيب الكمال»، والذهبي، وابن حجر، ومن جاء بعدهم، ويطلق على هذه الكتب اسم «كتب أصول الإسلام»، وهذه الكتب قال عنها الحافظ السلفي -رحمه الله-: «أن الأمة تآلفتها بالقبول، واتفقوا على صحة أصولها».

أما الصحيحان فلا خلاف حول ما جاء فيهما، وما عداهما فإن خلاف الصحة عليهما فيه نظر فمنهم من خص الصحة بكتاب معين كسنن النسائي، وسنن أبي داود بمفرده، وقيل في جامع الترمذي الجامع الصحيح، وهو تساهل ممن أطلق مثل هذه الأوصاف، لأن ماعدا الصحيحين من هذه الكتب ففيها الصحيح وهو كثير، وفيها الحسن وهو كثير جدا وهي من مظانه، وفيها أيضا الضعيف، وفيها حتى شديد الضعف، ولاسيما كتاب ابن ماجه فالضعيف فيه أكثر من الكتب الأخرى.

1- أشهر شروح «صحيح البخاري»:

أشهر الشروح المعروفة عن صحيح البخاري وهي على النحو التالي:

(25)- جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير، ج1، ص«119».

(26)- سنن الدارمي، الإمام الدارمي، ج:1، ص«9».

(27)- ثلاث رسائل في علوم الحديث، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، ص«81».

- 1- «أعلام الحديث»، أو «أعلام السنن»، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي «388هـ».
- 2- «النصيح» شرح أبي جعفر أحمد بن سعيد الداودي التلمساني الجزائري «402هـ».
- 3- شرح العلامة محمد بن أبي صفرة «435هـ».
- 4- شرح أبي عبيد الله محمد بن خلف بن المرابط الأندلسي الصيرفي «485هـ»، وهو تلميذ محمد بن أبي صفره اختصر شرحه.
- 5- أبو الحسن علي بن خلف المالكي المعروف بابن بطل «449هـ».
- 6- شرح أبي جعفر عمر بن الحسن بن عمر الإشبيلي.
- 7- شرح الكرماني «الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري».
- 8- شرح سراج الدين ابن الملقن.
- 9- شرح برهان الدين الحلبي.
- 10- شرح الحافظ ابن حجر العسقلاني «فتح الباري».
- 11- شرح بدر الدين محمود أحمد العيني «عمدة القاري».
- 12- «التوشيح على الجامع الصحيح» السيوطي.
- 13- شرح الفيروز آبادي «منح الباري في شرح البخاري».

ونحن إن شاء الله تعالى سنخص ببعض الدراسة أهم الشروح التي وصلت إلينا، مع التنبيه على ما بينها من تفاوت.

أ- شرح الخطابي: أعلام السنن، أعلام الحديث:

ولد أبو سليمان البستي الخطابي سنة 319هـ-388هـ/ 931م-988م بمدينة سبت، تلقى الحديث في العراق على يد أبي علي الصفار، وأبي جعفر الرّزار وغيرهما، حدث عنه أبو عبد الله الحاكم، وأبو حامد الاسفراييني، وأبو ذر الهروي وغيرهم.

من مصنفاته:

- 1- كتاب غريب الحديث.
- 2- أعلام السنن، أو أعلام الحديث «شرح صحيح البخاري».
- 3- معالم السنن، شرح سنن أبي داود.

اشتهر كتاب الخطابي بأعلام السنن، وهو شرح لصحيح البخاري، وان كان بعض المحققين، رجحوا أن اسم الكتاب هو «أعلام الحديث»، واختلفوا كذلك في اسم الخطابي، فسماه أهله «حمد» كما يقول عن نفسه، وإن قال كثير من الناس أنه «أحمد».

هذا الكتاب مختصر جدا، قال عنه القسطلاني: «هو شرح لطيف فيه نكت لطيفة، ولطائف شريفة».

ثم قال: «وأوفيهما حقها من الشرح والبيان، فأما ما كان فيها من غريب الألفاظ اللغوية فإني أقتصر من تفسيره على القدر الذي تقع به الكفاية في معارف أهل الحديث الذين هم أهل هذا العلم وجملته، دون الإمعان فيه والاستقصاء له على مذاهب أهل اللغة من ذكر الاشتقاق والاستشهاد بالنظائر ونحوها من البيان لئلا يطول الكتاب»⁽²⁸⁾.

أبو سليمان الخطابي - رحمه الله - في مقدمة كتابه هذا «أعلام السنن» أو «أعلام الحديث» بين أنه يذكر الغريب على وجه موجز خشية أن يطول الكتاب حتى قال: «ومن طلب ذلك وجد العلة فيه مرآة بكتاب أبي عبيد ومن نحا نحوه في تفسير غريب الحديث»⁽²⁹⁾؛ يعني من أراد التعمق والاستقصاء في شرح الغريب - يعني الغريب الذي يقع في الصحيح - فعليه بغريب أبي عبيد القاسم بن سلام، وهو إمام ثقة من أئمة المسلمين العارفين بالغريب في اللغة وفي الحديث أيضا، وكتابه من أنفس الكتب. وأشهر كتب الغريب:

- غريب الحديث لأبي عبيدة معمر بن المثنى.
- غريب الحديث للنضر بن شميل.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري.
- الدلائل لقاسم بن ثابت.

أما توصيف شرح الخطابي لأحاديث البخاري فهي على النحو التالي:

شرح الخطابي للحديث متفاوتا طولا وإيجازا حسب أهمية الحديث وما يستنبط منه، وكذلك بحسب ألفاظه ووضوحها.

(28) - المرجع السابق، المجلد الأول، ص «34».

(29) - مقدمة أعلام الحديث، المجلد الأول، ص «35».

مثال: حديث «الدين النصيحة»⁽³⁰⁾ قام بشرحه وبيانه في سبع صفحات كاملة، وخذ مثلا حديث «تخول النبي ﷺ - أصحابه بالموعظة»⁽³¹⁾ قام بشرحه في أربعة أسطر.

فيما يخص مسائل الاعتقاد في الكتاب خلط وسلك فيه مسلك الخلف في التأويل وفي نفي الصفات.

مثال ذلك: قال -رحمه الله-: «فالذي يجب علينا وعلى كل مسلم أن نعلم أن ربنا - عز وجل- ليس بذي صورة ولا هيئة، فإن الصورة تقتضي الكيفية، وهي عن الله وعن صفاته منفية، وقد يتأول معناها على وجهين»⁽³²⁾.

والأسماء والصفات لا تثبت عنده إلا بالنصوص القطعية، ويقصد بذلك الآيات والأحاديث المتواترة، حيث قال: «إن لم يوجد من القرآن أو من المتواتر فيما يثبت من أخبار الأحاد المسندة إلى أصل في الكتاب أو في السنة المقطوع بصحتها، أو بموافقة معانيها»⁽³³⁾، فأحاديث الأحاد عنده لا تفيد إلا الظن فلا تثبت بها العقائد، حيث قال: «وما كان بخلاف ذلك فالتوقف عن إطلاق الاسم به هو الواجب».

كما تكلم عن حديث الأصابع، حيث قال: «وذكر الأصابع لم يوجد في شيء من الكتاب ولا من السنة التي من شروطها في الثبوت ما وصفناه»؛ يقصد الخطابي - رحمه الله- ثبوتها ليس بقطعي، وإن جاء في صحيح البخاري.

ب- شرح النووي لصحيح البخاري:

شرع أبو زكريا النووي في شرح الصحيح، لكن المنية اخترمته قبل أن يقطع فيه شوطا كبيرا، وبسبب ذلك فإنه لم يشرح من الصحيح غير كتاب بدء الوحي وكتاب الإيمان فقط، وقد وصف شرحه هذا بأنه متوسط، يعني ليس لا بالمختصر ولا بالمبسوط، وفي هذا قال -رحمه الله-: «ولولا ضعف الهمم، وقلة الراغبين في المبسوط لبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات، مع اجتناب التكرير والزيادات العاطلات، بل ذلك لكثرة فوائده، وعظم عوائده الخافيات والبارزات»⁽³⁴⁾.

صدر الإمام النووي -رحمه الله- شرحه بمقدمة ذكر فيها أهمية علوم الحديث، ومنزلة الإمام البخاري وصحيحه ورواياته، وذكر أيضا سبب تصنيفه، ثم ذكر فهرسا لكتب الصحيح وعدد أحاديث كل كتاب، ثم ذكر فصلا عن أبي الفضل بن طاهر في طبقات من روى عنهم البخاري، ثم ذكر أسانيده إلى الإمام البخاري، ثم أشار إلى

(30)- صحيح البخاري، باب قول النبي ﷺ: «الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين».

(31)- صحيح البخاري، باب ما كان النبي ﷺ ينحو لهم بالموعظة والعلم كيلا ينفروا.

(32)- أعلام الحديث، مرجع سابق، ج:1، ص «529».

(33)- أعلام الحديث، مرجع سابق، ج:3، ص «182».

(34)- ما تمس إليه حاجة القاري، النووي، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، ص «18-19».

بعض المسائل الاصطلاحية، وختم المقدمة بضبط جملة من الأسماء المثارة في الصحيحين من المشتبه.

كما يمتاز شرح النووي بالإطالة في تراجم الرواة، وهذا مقارنة بالشروح الأخرى، ويستفاد من ذلك إيقاظ همم طلبة العلم، لأن الأخبار تقع في نفوس الناس موقعا لا مثل له، ولو يقارن بين معاني الأحاديث الواردة عنده في شرحه وبين تراجم الرواة فنجد أن التراجم صارت على حساب معاني الأحاديث.

ويمكن أن نقول أن للتراجم كتبا خاصة، وبالتالي: من المفروض أن يغلب شرح معاني الأحاديث على تراجم الرواة.

والخلاصة أن النووي - رحمه الله - شرحه ممتاز لكنه قصر في معاني الحديث وألفاظه وما يستنبط منه من أحكام وآداب، لذلك وصفه بأن شرحه مختصر، فغلب تراجم الرواة تغليباً ظاهراً، وذلك من خلال إسهابه فيهم وذكر أخبارهم.

ج- شرح الزركشي لصحيح البخاري «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح»:

مؤلف هذا الشرح هو محمد بن عبد الله بدر الدين الزركشي الشافعي المتوفى سنة « 794هـ »، وشرحه هذا لم يكمله حيث وصل فيه إلى آخر باب الشروط في الوقف وهو مختصر جدا.

ومن مناهج المحدثين أثناء شرحهم للكتب أنهم يبينون طريقتهم في ذلك، فالزركشي - رحمه الله - ذكر في مقدمته أنه قصد إيضاح ما وقف عليه في الصحيح من لفظ غريب أو إعراض غامض أو نسب عويص، أو راو يخشى في اسمه التصحيف، أو خبر ناقص تُعلم تنتمته أو مبهم تُعلم حقيقته، أو أمر وهم فيه، وفي هذا قال: «منتخبا من الأقوال أصحها وأحسنها ومن المعاني أوضحها وأبينها، مع إيجاز العبارة والرمز بالإشارة، فإن الإكثار داعية الملل، وذلك لما رأيت من ناشئة العصر حين قرأته من التقليد للنسخ المصححة، ربما لا يوقفون لحقيقة اللفظ فضلا عن معناه، وربما يتخرص خواصهم فيه، ويتبجح بما يظنه ويبيديه، وربما لو أن المنصف لو كشف عما أشكل لا يجد ما يُحصل الغرض إلا ملفقا من تأليف، أو مفرقا من تصانيف، وأرجو أن هذا الإملاء يريح من تعب المراجعة والكشف والمطالعة مع زيادة فوائد تحقيق المقاصد، ثم يقول: ويكاد يستغني به اللبيب عن الشروح، لأن أكثر الحديث ظاهر لا يحتاج إلى بيان وإنما يشرح ما يُشكل، وقال: وسميته التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح³⁵».

د- شرح ابن رجب المسمى فتح الباري - شرح صحيح البخاري:-

(35) - مقدمة التنقيح.

وهو من الشروح المهمة لصاحبه الإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الحنبلي المتوفى سنة «795 هـ»، وهو كباقي الشروح لم يكمله ووصل به صاحبه إلى كتاب الجنائز. ومن خصوصيات هذا الشرح أن صاحبه اعتنى بنقولات أقوال السلف وفهمهم للنصوص، والكتاب حافل بالفوائد الحديثية والفقهية واللغوية، فتكلم في الحديث عن علله، وأكثر من ذكر الاختلاف على الرواة، وسلك مسلك الترجيح معتمدا على طريقة المتقدمين في العمل بالقرائن، وهو أهل لذلك، كما اعتنى كثيرا بفروق الروايات بين رواة الجامع الصحيح وينبه على ذلك، كما يمتاز هذا الشرح بتخريج الأحاديث من المصادر الحديثية المختلفة كالصاحح والمسانيد والأجزاء والفوائد والمستخرجات والمشيخات وغيرها.

كما اعتنى أيضا بذكر مذاهب أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من فقهاء الأمصار، مع الاستدلال والترجيح من غير تعصب للمذهب، مع أنه حنبلي المذهب، ولأهمية هذا الشرح وغازاة مادته فقد اعتمد عليه ابن حجر ونقل منه.

كما أن الحافظ ابن رجب -رحمه الله- اعتنى كثيرا بالمسائل الأصولية، كما حرر المسائل الشائكة في هذا الباب، والكتاب طُبع في عشرة أجزاء في إحدى طبعتيه.

هـ-شرح الكرمانى المسمى الكواكب الدرارى فى شرح صحيح البخارى:

مؤلف هذا الشرح هو شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرمانى المتوفى سنة «786 هـ»، وهو شرح متوسط، لا هو بالطويل ولا المختصر. وكبقية بعض الشروح افتتحه بمقدمة بين فيها أهمية علم الحديث وأهله، وبين قيمة صحيح البخارى، وتحدث عن الشروح السابقة التي سبقت شرحه، وبين منهجه في كتابه، إذ اعتنى بشرح المفردات وتوجيه الإعرابات النحوية، وذكر ما يتعلق بأصول الفقه، وذكر ما يتعلق بالمسائل الفقهية وكذلك ما يتعلق بالأدب والرقائق، وتطرق إلى كل مسائل علم الحديث من المصطلح والرجال وألفاظ الجرح والتعديل.

كما تطرق إلى مسألة الأحاديث المتعارضة وبين مناسبة الأحاديث فيما بينها، وعرّج على روايات الصحيح، وترجم لرواياته ترجمة وافية، كما ترجم للإمام البخارى ثم ختم المقدمة بموضوع الحديث وحده، وكذا عدد كتب الجامع وأحاديثه، والشرح تناوله بأسلوب شيق كما نبه على أشياء لطيفة كلطائف الإسناد مثلا، وفي هذا قال الحافظ في الدرر الكامنة³⁶: «هو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل لأنه لم يأخذه إلا من الصحف».

(36)- مقدمة الدرر الكامنة.

رغم ذلك فالحافظ ابن حجر نقل منه كثيرا مما يدل على أنه عمدة لمن أتى بعده، ورغم نقله عليه إلا أن ابن حجر تعقب الكرمانى لا سيما في علم الحديث، وفي باب الاعتقاد جرى الكرمانى على طريقة الأشاعرة، وتنگب عن طريقة السلف، وفي هذا قال «إطلاق الغضب على الله تعالى من باب المجاز، إذ المراد لازمه، وهو إرادة إيصال العذاب³⁷»، كما قرر أن شرط البخاري في صحيحه أن لا يروي إلا ما رواه اثنان عن اثنين... الخ، وهذا لا يصلح إذ يكفي رد هذا الزعم من خلال حديث «إنما الأعمال بالنيات».

و- شرح ابن حجر المسمى «فتح الباري - شرح صحيح البخاري» - :

هذا الشرح لصاحبه الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد ابن علي ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة «752 هـ»، ويعتبر هذا الكتاب من أعظم شروح صحيح البخاري، وقيل لو أكمل ابن رجب شرحه لكان منافسا له، وينقسم شرح الحافظ إلى قسمين:

- **القسم الأول:** عبارة عن مقدمة وهي بمثابة مفتاح الشرح أسماها مؤلفها «هدي الساري» وتناول فيها ما يلي:

1- السبب الباعث على تصنيف البخاري لكتابه.

2- بيان موضوع الكتاب، وتناول شرط البخاري في صحيحه.

3- كما تكلم -رحمه الله- على تقطيع وتكرار البخاري للأحاديث في صحيحه وكذا بيان معلقاته في كتابه، كما تطرق إلى بيان الغريب وضبطه في متون الأحاديث النبوية، وكذا الأسماء المشككة التي فيه، فضلا عن الأسماء المبهمة والمهملة، وتكلم عن الأحاديث التي انتقده عليها إمام عصره أبو الحسن علي بن عمر الدراقطني وتناولها حديثا حديثا، واستعرض فهرسة الكتاب بابا بابا، وعدة ما في كل باب من الحديث، فقارئ الفتح إذا ما استشكل شيئا فيمكن أن يعود إلى المقدمة وهي «هدي الساري» فهي كالشرح المختصر. وبين الحافظ ابن حجر منهجه في شرح أحاديث الكتاب فقال: «أسوق الباب وحديثه أولا، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية، ثم أستخرج ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات وزيادات وكشف غامض وفصيح مدلس بسماع ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعا ذلك كله من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أريده من ذلك³⁸»

ي- شرح العيني المسمى «عمدة القارئ» :

(37)- ونحا نفس المنحى في كل ماله علاقة بالاعتقاد على طريقة الأشاعرة.

(38)- مقدمة فتح الباري.

صاحب هذا الشرح اسمه بدر الدين العيني، وقد افتتح الكتاب بمقدمة مختصرة لا تعدو عشر صفحات، وفيها ذكر أسانيده إلى الإمام البخاري، ثم فوائد في اسم الصحيح وسبب تأليفه وترجيح الصحيح على غيره، وعدد الأحاديث المسندة في صحيح البخاري مع أحاديث كل كتاب، وطبقات شيوخ البخاري، وكذلك تكلم عن الشواهد والمتابعات، ضبط الأسماء المتكررة، ومعلقات الصحيح، وعرج على تعريف علم الحديث ومبادئه ومسائله.

هذا عن المقدمة أما عن شرحه؛ فقد شرح الكتاب على ترتيب منظم، فبدأ بمناسبة الحديث للترجمة ثم يتحول ليتحدث عن رجال رواة الحديث، ثم في ضبط أسماء الرجال ثم الأنساب ثم ذكر فوائد تتعلق بالرجال ثم لطائف الإسناد، ثم يبين نوع الحديث، كأن يكون الحديث غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً، ثم يبين من أخرجه من غير البخاري، ثم يبين اختلاف لفظه في المواضع، ثم يقول: بيان اللغة، ثم بيان الإعراب، بيان المعاني، بيان البيان، بيان البديع، ثم يقول الأسئلة والأجوبة ويذكر هذه الجزئيات تحت عناوين معينة، ويظيل في النقول والردود والمناقشات، فهو ينقل من الشراح وينقض أقوالهم. ومن العلماء والأئمة الذين اعتمد عليهم في شرحه هذا: الخطابي والكرماني وابن بطل والنووي وغيرهم، كما يكثر النقل عن الفتح ولا يذكر ذلك ويتعقبه.

ن- شرح القسطلاني المسمى «إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري»:

مؤلف هذا الكتاب اسمه أحمد بن محمد بن أبي بكر شهاب الدين القسطلاني المتوفى سنة «923هـ» وهو شرح تحليلي افتتحه مؤلفه تضمنت ما يلي:

- 1- استعرض فضيلة أهل الحديث وشرفهم في القديم والحديث.
- 2- ذكر أول من كتب ودون الحديث والسنن.
- 3- تطرق إلى مصطلح الحديث وفوائده وفرائده وأقسامه وأنواعه.
- 4- تكلم عن تجربته وطلبه للعلم واشتغاله بالحديث، كما تطرق إلى صحيح البخاري فيما يخص شرطه، وترجيح الكتاب على غيره من كتب الحديث.

اعتنى الإمام القسطلاني في شرحه هذا بتراجم الرواة وضبط أسمائهم وكناهم وأنسابهم، وتناول كل ذلك باختصار، كما تطرق - رحمه الله - إلى فروق الروايات لصحيح البخاري، فلا يترك فرقا إلا ويشير إليه سواء كان ذلك في الأسانيد وصيغ الأداء أو المتون، كما تطرق إلى شرح الغريب من الألفاظ معتمداً على تحليل كل كلمة والإطناب في معناها، وأثناء الشرح يذكر ما في الكلمة من اختلاف من حيث المعنى والإعراب وغير ذلك، كما اعتنى كثيراً بالتوفيق بين الأحاديث المتعارضة، واعتنى كثيراً بالاستنباط من الأحاديث، وفي نهاية الشرح يخرج الحديث من

المصادر المعتمدة، كما تطرق إلى لطائف الإسناد. وقد اعتمد في شرحه على الذين سبقوه كالكرماني والعيني وابن حجر، ويمكن أن يقال أن شرحه هذا ملخص للشروح السابقة، لا سيما الشرحين الكبيرين العيني وابن حجر.

2- أشهر شروح « صحيح مسلم »:

صحيح مسلم ثاني كتب السنة وهو لصاحبه أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة « 261 هـ » وكتابه في الصحة يأتي بعد صحيح البخاري عند جمهور العلماء، وهناك من أهل العلم من المغاربة من فضّل صحيح مسلم لكنه قول ضعيف، ومما يمتاز به هذا الكتاب أن التعليقات فيه قليلة جدا وهي أربعة عشر حديثا، وهذه التعليقات كلها موصولة في الصحيح نفسه إلا واحد موصول في صحيح البخاري. فاق صحيح مسلم صحيح البخاري من جهة الصناعة الحديثية، فمسلم اعتنى عناية فائقة بصيغ التحديث كحدثنا وأخبرنا، بخلاف البخاري فالصيغتان عنده بمعنى واحد، أحيانا ينقل عن الراوي بحدثنا وفي موضع آخر بأخبرنا، لأن معناهما عنده واحد. وقد كتبت عليه شروح شأنه كشأن صحيح البخاري، وسوف نستعرض أهم الشروح التي وصلت إلينا فيما يلي:

أ-المُعَلِّم بفوائد صحيح مسلم:

مؤلف هذا الشرح هو أبو عبد الله محمد بن علي التميمي المازري توفي سنة «536هـ»، وسبب تأليفه لهذا الشرح أنه عندما كان يدرس صحيح مسلم لطلبته وكانوا يقرؤونه عليه، كان يثير بعض الفوائد والتعليقات ويمليها عليهم، فلما فرغوا من القراءة عرضوا عليه ما كتبوه فكان ينظر فيه ويهدّب ما يمكن تهذيبه، فكان ذلك سبب تأليفه لهذا الشرح، وبذلك يتبين أنه ما جلس خصيصا لتأليف شرح على صحيح مسلم، إنما هي فوائد نقلت من الدرس.

قال القاضي عياض صاحب شرح إكمال المُعَلِّم كما سيأتي: «إن كتاب المُعَلِّم لم يكن تأليفا استجمع له مؤلفه، وإنما هو تعليق ما ضبطته الطلبة من مجالسه وتلقفه عنه³⁹»، والمُعَلِّم هو أقدم الشروح التي وصلتنا إلى الآن من شروح صحيح مسلم.

أما منهج المازري في شرحه لصحيح مسلم، فرغم أن مسلم ميز صحيحه بمقدمة مهمة جدا بين فيها منهجه في صحيحه ورغم أهميتها إلا أن المازري لم يتعرض لشرحها وإنما اكتفى بتعليقات يسيرة مقارنة بمباحث المقدمة المهمة في علوم الحديث.

ب-«إكمال المُعَلِّم» للقاضي عياض:

(39)مقدمة إكمال المعلم للقاضي عياض.

مؤلف هذا الشرح هو أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي المالكي القاضي المتوفى «544هـ»، وقد ألف هذا الشرح إكمالاً لكتاب المعلم للمازري، وهذا تلبية لرغبة كثير من تلاميذه الذين لمسوا من درسه في الصحيح الفوائد الجمة والزيادات المهمة، وذلك نظراً لكثرة ما يبديه لهم ويذكره من الفوائد والشرائد والنفائس، واعتذر أولاً لانشغاله بالقضاء، ثم لما ترك القضاء اتجه إلى التأليف، وكان في البداية قد عزم على تأليف كتاب مستقل في شرح مسلم، لكنه رأى أن من العدل والإنصاف لسابقه أن يجعل الكتاب مكملًا للنقص الكثير الوارد في المعلم مع اعتماده أيضاً على «تقييد المهمل» للجواني الأندلسي، وهذا طبعاً من باب الاعتراف والسبق الذي له وزنه عند أهل العلم.

أما توصيف الكتاب فذكر القاضي عياض -رحمه الله- السبب الباعث على التأليف وأنه اعتمد على «المعلم» للمازري، وكذلك على كتاب «تقييد المهمل» وتمييز المشكل» لأبي علي الجواني الغساني الأندلسي، ثم ذكر أسانيدته التي يروي بها صحيح مسلم.

ومن منهجه في الشرح أنه ساق ترجمة مختصرة من أخبار مسلم وبيان فضل كتابه وقيمه وثناء الأئمة عليه، بعدها شرح المقدمة فبدأ بشرح كتاب الإيمان وهكذا إلى آخر الصحيح.

أما الجانب العقائدي فهو وغيره على مذهب الأشاعرة كلهم، فهم يقيدون مسائل الأسماء والصفات على مذهب الأشاعرة.

ج- إكمال إكمال المعلم» للأبي:

مؤلف هذا الشرح هو أبو عبد الله محمد بن خليفة الوشتاني الأبي المالكي المتوفى سنة «827 هـ».

قال الأبي في مقدمة شرحه: «هذا تعليق أمليته على كتاب مسلم ضمنته كتب شراحه الأربعة: المازري وعياض والقرطبي والنووي مع زيادات مكملة، وتنبيه على مواضع من كلامهم مشكلة، ناقلاً لكلامهم بالمعنى لا باللفظ حرصاً على الاختصار مع ما في ذلك من بيان ما قد يعسر فهمه من كلام بعضهم لتعقيده، لاسيما من كلام القاضي عياض... وسمعت شيخنا أبا عبد الله محمد بن عرفة -رحمه الله- يقول: ما يشق علي فهم شيء ما يشق من كلام عياض في بعض المواضع من الإكمال».

ومن منهج الأبي أنه لم يشرح الخطبة إذ يراها من علم الحديث، إنما قام بشرح الأحاديث فقط.

ولا يستدعي الأمر أن يعيد الأبى توضيح طريقته في الشرح لأنه اعتمد على سابقه، وقد تطرقنا إلى توضيح طريقة هؤلاء الشراح من قبل.

د- «مكمل إكمال الإكمال» للسنوسى:

مؤلف هذا الشرح هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسى الحسينى المتوفى سنة «895هـ»، قال في مقدمة شرحه: «كان من أحسن شروح صحيح مسلم وأجمعها شرح الشيخ العلامة أبى عبد الله الأبى-رحمه الله تعالى-أردت أن أتعلق بأذيال القوم، وإن كنت في غاية البعد منهم إلا أن يمنّ الوهاب تعالى باللحاق بعد اليوم فاخترت في هذا التقييد المبارك -إن شاء الله تعالى-معظم ما في هذا الشرح الجامع من الفوائد، وضممت إليه كثيرا مما أغفله مما هو كالضروري لا كالزوائد، وأكملته أيضا بشرح الخطبة، فتم النفع -فالحمد لله تعالى- بشرح ما في جميع الكتاب، وجاء بفضل الله مختصرا يقنع أو يغني عن جميع الشروح، لما فيها من تطويل أو مزيد إطناب، فهو جدير - إن شاء الله تعالى- أن يسمى بذلك بمكمل إكمال الإكمال».

ومن منهج الشراح يستعمل كسابقه «الأبى» الرموز فجعل «ب» للأبى و«ع» عياض و«ط» للقرطبي و «ح» للنووي يعنى- محي الدين- و«ص» للأصل يعنى -صحيح مسلم- و«ش» للشرح.

وشرحه أيضا بالقول كسابقه، أما الزوائد عند الأبى والسنوسى فهي يسيرة على ما ذكره القاضي والإمام النووي، وكأنه لا يستحق هذان الشرحان أن يفردا لهما شرح ما دامت لا توجد زيادات إلا في القليل النادر، ولو اكتفى طالب العلم بشرح القاضي عياض مع شرح النووي لكفاه عن غيره من الشروح الأخرى، ونفس الشيء يقال عن صحيح البخاري لو يكتفى بفتح الباري وإرشاد الساري للقسطلاني عن غيره من الشروح الأخرى لكان كافيا في ذلك.

ه- «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للنووى:

مؤلف هذا الشرح هو محي الدين أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة «676هـ»، عاش هذا الرجل مدة قصيرة وخلف ثروة علمية كبيرة جدا، فما من بيت من بيوت المسلمين إلا وفيه الأذكار ورياض الصالحين والأربعين وشرح مسلم.

من منهج النووي في شرحه لصحيح مسلم أنه افتتحه بمقدمة أوضح فيها منهجه في شرحه، وأنه شرح متوسط بين المختصرات والمبسوطات، حيث قال: «ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين، وخوف من عدم انتشار الكتاب لقلة الطالبين للمطولات

أَبَسَطَتْه فَبَلَغَتْ بِهِ مَا يَزِيدُ عَلَى مِئَةِ مِنَ الْمَجْلَدَاتِ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ وَلَا زِيَادَاتٍ عَاطِلَاتٍ، بَلْ لِكَثْرَةِ فَوَائِدِهِ وَعَظَمِ عَوَائِدِهِ الْخَفِيَّاتِ وَالْبَارِزَاتِ.....».

وقد تكلم عن معاني الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال وضبط المشكلات وبيان أسماء ذوي الكنى وأسماء آباء الأبناء والمبهمات، وتطرق إلى مباحث الصناعة الحديثية، ثم قدم بين يدي الشرح أصولاً مهمة جداً، وترجم لرواياته من شيوخه إلى مسلم تراجم مختصرة، وتحدث عن صحيح مسلم وشهرته وتواتر نسبه إلى مصنفه، وبين منزلته بين كتب السنة، ثم ذكر الخلاف فيما يفيد الخبر الواحد إذا صح، لأن الجمهور على أن خبر الواحد إذا صح إنما يفيد الظن، لاحتمال الخطأ والوهم والنسيان على الراوي، وإن كان حافظاً ضابطاً ثقة. كما تطرق الإمام النووي إلى تقسيم الأحاديث، حيث قسمها الإمام مسلم إلى ثلاثة أقسام وأطنب فيها وبين مراد مسلم من ذلك، مع ملاحظة أن الإمام النووي شافعي المذهب وكان يرجح المذهب الشافعي غالباً، وينتصر له، وقد يرجح غيره لا سيما إذا قوي دليل المخالف، وفي الاعتقاد فهو على مذهب الأشاعرة كسابقه، والله تعالى أعلى واعلم .

هذا ما تيسر لي جمعه وبيانه إلى الآن على الصحيحين، وإن شاء الله تعالى سأطرق إلى بعض شروح باقي كتب الحديث الأخرى، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت واليه أنيب.

بعض شروح كتب الحديث الأخرى

بعدما تكلمنا عن أهم شروح الصحيحين، وكذا مناهج أصحاب هذه الشروح على الكتابين الجليلين، ها أنا إن شاء الله سأعتمد نفس الطريقة التي اتبعتها في شروح الصحيحين، وسأذكر أهم الشروح على باقي كتب الحديث مع علمي المسبق أن من تطرق لهذا الموضوع قليل جداً وبالتالي سأجتهد في ذلك معتمداً على بعض من كتب في هذا الموضوع، دون إهمال ذكر ما ذكره أصحاب الشروح في مقدمات شروحهم لهذه الكتب.

أما كتب الحديث التي سأطرق إلى الشروح عليها فهي الكتب الأربعة وهي: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك، وجامع العلوم والحكم لابن رجب، وسبل السلم للصنعاني، ونيل الأوطار للشوكاني —رحم الله الجميع—، وليكن أول كتاب أبدأ به هو سنن أبي داود.

سنن أبي داود ومكانته بين كتب الأصول الستة:

مؤلف هذا الكتاب هو أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة «275هـ»، وكتابه هذا أحد كتب الأصول الستة اتفاقاً، وقد أشاد العلماء به

وذكروا ميزته وأهميته، وتكلم عن أهمية هذا الكتاب ابن القيم والمنذري، وأبو سليمان الخطابي، ونحن إن شاء الله تعالى سنستعرض كلام أبي سليمان الخطابي باعتباره واحد من العلماء الذين وضعوا شرحا نفيسا عليه.

يقول أبو سليمان الخطابي في معالم السنن: «كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف، لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من الناس كافة، فقد صار حكما بين فرق العلماء، وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، وعليه معول أهل العراق، وأهل مصر وبلاد المغرب، وكثير من أقطار الأرض» وقال: «وأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بصحيح البخاري ومسلم، ومن نحى نحوهم في جمع الصحيح على شرطهما، إلا أن كتاب أبي داود أحسن وصفا، وأكثر فقها»⁴⁰.

فطالب العلم إذا ما أراد فائدة في صحيح البخاري، ونفس الفائدة موجودة في سنن أبي داود، فإن ضالته يجدها في سنن أبي داود أكثر من صحيح البخاري، لأن هذا الأخير كتاب لا يستقيم لكل من أراد أن يطلع عليه، فهم يعتمد الغموض، ولا يستقيم إلا لذكي في منتهى النباهة، إلا أن الفرق يكمن في كون صحيح البخاري أحاديثه صحيحة، بخلاف سنن أبي داود ليس كل ما فيه صحيح مطلقا، ولا سيما الطالب المبتدأ يجد مشقة كبيرة في الإطلاع على صحيح البخاري، ولهذا الأمر ذكرت سنن أبي داود بهذه المزية.

ولأهمية هذه الكتب، حظيت بشروح نفيسة قديما وحديثا، وسنن أبي داود واحد من هذه الكتب التي حظيت بالشروح سواء أكانت مطولة أو مختصرة، أو عبارة عن تعليقات مفيدة.

وممن شرحه شرحا كاملا، أبو سليمان الخطابي في كتابه «معالم السنن»، وهناك من قام بشرحه، لكن هذه الشروح لم تكتمل، إلا شرح الخطابي، وكذلك شرح أحمد بن رسلان الرملي الشافعي، وشرحه هذا شرح كامل وموجود وسنقتصر الكلام على أهم الشروح عليه.

أ- «معالم السنن»، للإمام الخطابي:

سبق وأن عرفنا بالإمام الخطابي في «أعلام السنن» على صحيح البخاري، لذلك سوف نتطرق للكلام عن منهجه -رحمه الله- في شرحه لسنن أبي داود.

الحقيقة أن هذا الشرح الذي وضعه على سنن أبي داود جاء بعدما سئل من بعض إخوانه وضع شرحا على هذا الكتاب، إذ أشار في مقدمته إلى هذا، حيث قال: «أما بعد: فقد فهمت مسائلكم إخواني -أكرمكم الله- وما طلبتموه من تفسير كتاب السنن لأبي داود سليمان الأشعث، وإيضاح ما يشكل من متون ألفاظه، وشرح ما يستغلق

(40) مقدمة معالم السنن، الإمام الخطابي، ص «6».

من مبانيه، وبيان وجوه أحكامه، والدلالة على مواضع الانتزاع والاستنباط من أحاديثه، والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها؛ ليستفيدوا إلى ظاهر الرواية لها، باطن العلم والدراية بها» وقال: «وقد رأيت الذي نديتموني له، وسألتموني من ذلك أمرا لا يسعني تركه، كما أنه لا يسعكم جهله، ولا يجوز لي كتمانها، كما أنه لا يجوز لكم إغفاله وإهماله، فقد عاد الدين غريبا كما بدأ، وكذا هذا الشأن دارسه أعلامه، خاوية أضلاله، وأصبحت رباه مهجورة، ومسالك طرقه مجهولة»⁴¹.

أما الكتاب «المعالم» مطبوع، طبعة الشيخ محمد راغب الطباخ، في أربعة أجزاء على انفراد، وطبع أيضا مع مختصر المنذري وتهذيب ابن القيم في ثمانية أجزاء بعناية الشيخ أحمد شاکر ومحمد حامد الفقيه.

ب- «شرح ابن رسلان على سنن أبي داود»، لابن رسلان:

مؤلف هذا الشرح هو لأحمد بن حسين بن علي بن يوسف بن علي بن رسلان، أبو العباس الرملي الشافعي، المشهور بابن رسلان المتوفى سنة «844هـ».

أما شرحه على سنن أبي داود، فقد توسع فيه كثيرا، فيعني ببيان اختلاف النسخ والروايات.

اعتنى ابن رسلان باختلاف هذه الروايات أما مصادره في شرحه على «سنن أبي داود»، فإنه نقل عن تقدمه ومن عاصره، وكان ينقل عنهم ما هو مدون من كلامهم أو ما سمعه بنفسه منهم، وله اجتهاده الخاص على الشرح وذلك من خلال تمحيص ما ينقله عن الأئمة، وكان يبين درجات الأحاديث من صحة أو ضعف مرة باجتهاده، ومرة بتقليد غيره وهو الأكثر في شرحه، وعلو كعبه ظهر في الفقه أكثر منه في الحديث، فهو معروف من فقهاء الشافعية، رغم ذلك يطوف كثيرا على بيان حال الرجال ويبين أحوالهم جرحا وتعديلا، يعنى بفقه الحديث والاستنباط، والكتاب عندما يقرأه طالب العلم فهو أقرب ما يكون إلى الأدلة، يعنى أدلة الفقهاء، وكان يهتم كثيرا بعرض المباحث اللغوية، معتمدا على كتب اللغة وغريب الحديث، ويعرج على إعراب الكلمات، ويستعرض فيها الخلاف من جهة الإعراب.

ج- «شرح العيني على سنن أبي داود»، للعيني:

مؤلف هذا الشرح هو بدر الدين العيني، وقد سبق التعريف بهذا المؤلف في شرحه لصحيح البخاري، وقام بشرح سنن أبي داود، لكنه شرح ناقص لم يكتمل ووصل به إلى باب: الشح، وهو آخر أبواب الزكاة.

(41)-مقدمة معالم السنن، ص «5».

أما منهجه في الشرح، فيقوم بشرح الترجمة شرحا موجزا في الغالب، يترجم لرواة الحديث، ويذكر ما قيل في الراوي دون ترجيح، ويوازن بين أقوال الأئمة في الراوي وقد أفاد في هذا.

د- «عون المعبود»، لمحمد شمس الحق العظيم أبادي:

مؤلف هذا الكتاب هو محمد شمس الحق العظيم أبادي، وهذا الاسم هو المشتهر بين الناس، لكن من يتصفح مقدمة عون المعبود يجد شيئا آخر.

أما منهج الكتاب من جهة شرح الحديث فهو كما يلي:

تعرض لشرح الحديث بطريق المزج، يمزج كلمات المتن في الشرح، كما تعرض إلى تمييز المهمل من الرواة، وتعرض إلى بيان وتسمية المنسوب والمكنى، ويضبط ما يحتاج إلى ضبط، كما يتعرض إلى شرح الكلمات الغريبة التي تحتاج إلى شرح، ثم يعرج على فقه الحديث كل هذا باختصار.

أما من جهة التخريج فهو يخرج الحديث معتمدا في تخريجه على كلام المنذري في المختصر.

مع هذا الذي ذكرت، فالشرح بصفة عامة مختصر لا يستوعب جميع الكلمات، ولا يعلق على رجال الحديث كلهم، وكل ما ضبطه من أسماء فهو لقليل من الرجال، ونفس الشيء صنعه مع المكنين والمسنوبين، ولم يعتمد على نفسه في ذلك، إنما اعتمد على غيره، فالشرح بصفة عامة عبارة عن حاشية اجتنب فيها مؤلفها الإطالة، وقصد بيان معنى أحاديث السنن دون بحث في ترجيح الأحاديث بعضها على بعض؛ إلا على سبيل الاختصار من غير ذكر أدلة المذاهب على وجه الاستيعاب إلا في المواضع التي دعت إليها الحاجة.

كما أن للكتاب مزية تتمثل بأنه شرح كامل للسنن كلها من أولها إلى آخرها، متبعا للنصوص من غير تعصب لأي مذهب من المذاهب، إنما يميل إلى ما يقتضيه الحديث.

هـ- «بذل المجهود في حل سنن أبي داود» لخليل بن أحمد السهار:

مؤلف هذا الكتاب هو خليل بن أحمد السهار نفوري، توفي سنة «1346هـ».

أما منهج المؤلف في كتابه، فقد اهتم واعتنى عناية كبيرة بأقوال أبي داود صاحب الكتاب وكلامه على الرواة، وعند جمعه لنسخ السنن المختلفة المنتشرة عني بتصحيحها، كما قام بتخريج التعليقات، ووصلها من المصادر الأخرى، كما يعرج على ذكر مناسبة الحديث للترجمة، فإذا تكرر الحديث فإنه يذكر فائدة تكرر ذلك الحديث، وأثناء استنباطه وذكره للمذاهب، فإنه يتعصب كثيرا للمذهب الحنفي،

ويحاول بكل ما أتى من حجة من ترجيحه، معتمداً في ذلك على ما تقرر عند الحنفية من أصول، يعني بيان ألفاظ الأحاديث على طريق المزج، ويبين أصولها واشتقاقها.

و- «المنهل العذب المورود» لمحمود السبكي:

مؤلف هذا الشرح هو محمود محمد خطاب السبكي، معاصر توفي سنة «1352هـ»، وهو شرح مطول.

أما منهج صاحب الكتاب فيه فهو مشابه إلى حد ما لطريقة بدر الدين العيني في عمدة القاري.

فهو يشرح الترجمة، بعد ذلك يترجم لرجال الحديث، يشرح الكلمات، يتعرض لشرح الترجمة، يترجم لرجال الحديث ويطلب في التراجم، يعرج على فقه الحديث ومذاهب الأئمة والفقهاء وأدلتهم، حاول أن يقوم بوصل ما علقه أبو داود في سننه ويذكر لطائف الإسناد، يعتمد على الكتب المشهورة في تخريج الأحاديث، والكتاب مطبوع ومشهور ومتداول.

فائدة: أحسن الكتب المشروحة على سنن أبي داود وأفسها، ولا يستغني طالب علم عنهما هما:

- تهذيب السنن لابن قيم الجوزية، وهذا الشرح أشبه ما يكون بكتب العلل، فهو يعلل الأحاديث ويستطرد ويطلب في ذلك، كما لا يخلو الكتاب من نفائس فقهية، وقد أطنب الكلام طويلاً في المسائل المختلفة فيها، كطلاق الحائض، وطلاق الثلاث، فخصص لمثل هذه المسائل العشرات من الصفحات، ولا عجب في ذلك فهو إمام كبير في هذا الشأن، وذلك لعلو كعبه ورسوخ قدمه في العلم.
- الشرح الثاني المختصر للإمام المنذري.

سنن النسائي، للإمام النسائي:

مؤلف هذه السنن هو الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة «303هـ»، وهو من السنن المشهورة والكتب الستة بلا خلاف بين أهل العلم، لكن الخلاف الذي وقع بين العلماء في ذات السنن عند الإطلاق هل يعني بها السنن الكبرى، أو السنن الصغرى لنفس الإمام يعني -النسائي- رحمه الله، ولا شك أن الذي أشتهر بين الناس هي السنن الكبرى المسماة بالمجتبى، والكلام في التمييز بين الكتابين يطول، إلا أن خلاصة الكلام فيهما أن العلماء اختلفوا في المقصد من السنن هل هي الصغرى أم الكبرى، فأول الشروح التي سنذكرها هنا هو:

أ- «زهر الربا على المجتبى» للإمام السيوطي:

مؤلف هذا الشرح على سنن النسائي هو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي المتوفى سنة «911هـ»، وهو عبارة عن تعليق مختصر، وقد بين ذلك في مقدمته حيث قال: «هذا الكتاب الخامس مما وعدت بوصفه على الكتب الستة، وهو تعليق على سنن النسائي أبي عبد الرحمن، على نمط ما علقتة على الصحيحين، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي»⁴².

يعني شروح الإمام السيوطي على الكتب الستة، بحجم مجلد لكل كتاب، وشرحه على النسائي على رسم الكتب الستة الأخرى.

أما منهج الكتاب فهو كما يلي:

- افتتح السيوطي شرحه بمقدمة ذكر فيها شروط الأئمة، نقلا عن أبي طاهر، وبين أن ما يرويه أبو داود والنسائي من الأحاديث على ثلاثة أقسام.
الأول:- الصحيح المخرج في الصحيحين.
الثاني:- صحيح على شرطهما.
الثالث:- أحاديث خرجها من غير قطع منهما بصحتها.
- الإمام السيوطي لا يتعرض للتراجم بشرح ولا تعليق.
- يترجم للرواة على طريقة المزج باختصار شديد.
- يشرح بإيجاز إلى ما يحتاج إليه من المفردات.
- يذكر بعض الفوائد والأحكام باختصار نقلا عن من تقدمه كالنووي، وابن حجر.
- يذكر اختلاف الروايات في بعض الألفاظ.

ملاحظة: الإمام السيوطي وضع شروحا مختصرة على الكتب الستة، وعلى اختصارها، فإن هناك من الأشخاص من قام باختصار هذه المختصرات.

ب- «حاشية السندي على النسائي»، لابن عبد الهادي:

مؤلف هذا الكتاب هو أبو الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي ثم المدني المتوفى سنة «1138هـ»، وقد جاء في مقدمة هذه الحاشية ما يلي: «وبعد فهذا تعليق لطيف على سنن الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي -رحمه الله-، يقتصر على حل ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللفظ، وإيضاح الغريب والإعراب، رزق الله ختمه بخير، ثم ختم الأجل بعد ذلك على أحسن حال»⁴³.

(42)-مقدمة زهر الربا، ص «27».

(43)- حاشية السندي، ص «12».

أما منهجه في هذه الحاشية نردها باختصار:

- ذكر شروط النسائي في سننه، ومنه أنه يخرج أحاديث أقوام لم يجمعوا على تركهم.
- أما منهجه في التعليق فهو يشرح الترجمة ويبين مراد النسائي وهذه ميزة، ولا يترجم للرواة، وربما يعود ذلك اكتفاء بما في شرح السيوطي.
- فهو يتكلم على فقه الحديث بشيء من البسط المناسب لواقع الكتاب.
- فهو يرجح رأي الحنفية غالباً، لأنه حنفي المذهب.
- يعود ويشيد كثيراً بالإمام النسائي في دقة تراجمه. وتعتبر هذه الحاشية بمثابة تكملة لشرح السيوطي.

سنن الترمذي، للإمام الترمذي:

مؤلف هذا الكتاب هو أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي -رحمه الله- المتوفى سنة «279هـ»، وهو أحد الكتب الستة بلا نزاع وخلاف بين العلماء، ومن العلماء من يقدمه بعد الصحيحين، فيكون بذلك الثالث، ومنهم من يؤخره ليكون الخامس، كل من العلماء من ينظر إليه بنظرته الخاصة، وذلك من خلال الصناعة الحديثية الموجودة في كتابه وبين نزوله في شروطه، وان شرطه اضعف من شرط أبي داود والنسائي.

في آخر الجامع وكما هو معلوم ذكر الترمذي كتاب العلل، المعروف بالعلل الجامعة وهو مختصر جداً، فيه فوائد جمة لا يستغنى عنها، وهذا الذي في آخر الكتاب، يقابله كتاب آخر، سماه العلل الكبير، وهو كتاب مستقل، وكتاب العلل الصغير كان محل عناية العلماء بشرحه، فقد قام ابن رجب بشرحه وبيان ما فيه ومع إضافاته، فقد خرج الكتاب في حلة استفاد منها طلبة العلم في أقطار المعمورة، ونقولات ابن رجب في شرحه هذا تدل فعلاً على إمامة أبي عيسى الترمذي.

ولأهمية هذا الجامع اعتنى به من قبل العلماء فشرحوه شرحاً وفيما أبانوا محاسنه وصناعة الحديث التي فيه، ومن هذه الشروح.

أ- «عارضه الأحوذى»، لابن العربي:

مؤلف هذا الشرح على سنن الترمذي، هو أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي المعروف بابن العربي المالكي، المتوفى سنة «546هـ».

يقول ابن خلكان في ترجمة ابن العربي:

- العارضة: القدرة على الكلام، يقال: فلان شديد العارضة إذا كان ذا قدرة على الكلام.
- الأحوذى: الخفيف الشيء لحذقه.

أما سبب تأليف ابن العربي لهذا الشرح، فكانت لطلب طائفة من الطلبة، عرضوا عليه الرغبة الصادقة في صرف الهمة إلى شرح هذا الكتاب، يقول: «فصادفوا مني تباعدا عن أمثال هذا، وفي علم علام الغيوب أنني أحرص الناس على أن تكون أوقاتي مستغرقة في باب العلم»، وقال: بعد أن ألحوا عليه فأجاب طلبهم «فخذوها عارضة من أحوزي، علم كتاب الترمذي، وقد كانت همت، طمحت إلى استفتاء كلامه بالبيان، والإحصاء لجميع علومه بالشرح والبرهان، إلا أنني رأيت القواطع أعظم، والهمم أقصر عنها، والخطوبة أقرب منها، فتوقفت مدة إلى أن تيسرت مندة الطلبة واغتنتمتها».

أما منهج ابن العربي في شرحه فكان كما يلي:

- يذكر طرف الإسناد، يتكلم عن الإسناد بكلام، ولا يستوعب جميع الرواة، إنما يخص بعضهم فقط، وضمن الإسناد دائما يخرج الحديث تخريجا مختصرا، ثم يذكر غريب الحديث، ويذكر الأحكام، وتحت ذكره الأحكام، يذكر مسائل بقوله: «فيه مسائل» بحسب عددها.
- أحيانا يذكر اللغة، أحيانا يذكر الإعراب، ولا يلتزم بذلك
- بما أن ابن العربي مالكي المذهب، في الغالب يرجح مذهب مالك، وفي بعض الأحيان يخرج عن المذهب لقوة الدليل.
- الكتاب مملوء بالفوائد الفقهية والنوادر والنكات واللطائف.

ملاحظة: الإمام ابن العربي، يقدم موطأ مالك على صحيح البخاري، قال —رحمه الله—: «اعلموا -أنار الله أفئدتكم— أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول واللباب»⁴⁴.

ب- «تحفة الأحوزي»، للمباركفوري:

مؤلف هذا الشرح على —سنن الترمذي- هو محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري المتوفى سنة «1353هـ»، وهذا الشرح من أنفس وأجمع لمسائل العلم، وهذا الشرح ليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل.

منهج المباركفوري في شرحه هذا هو كما يلي:

- وضع مقدمة تقع في جزأين، وهذان الجزءان مشتملان على بايين في كل باب فصول كثيرة إذ تطرق إلى حد علم الحديث وموضوعه وغايته، وفضل علم الحديث وأهله وفي تدوين الحديث وكتابته، وحجيته ووجوب العمل به، وتطرق للذين حملوا الإسلام وبين أنهم من العجم، وتكلم عن شيوخ علم

(44)- مقدمة عارضة الأحوزي، ابن العربي، ص «46».

الحديث في أرض الهند، وتكلم كذلك على مناهج العلماء في تصانيفهم، وذكر طبقات كتب الحديث وأنواعها.

- عرج على كتب السنن والمسائيد والمستخرجات والمستدركات والمسلسلات والمعاجم والصحاح، كما أفرد كتب الحنفية بالذكر وكتب أسماء الرجال، وذكر أئمة الجرح والتعديل، وعلم أصول الحديث، وكتب غريب الحديث، وكتب شروح الحديث، وكتب أحاديث الأحكام، ومختصراته في الحديث، وكتب التخريج والموضوعات كما ذكر كتب مختلف الحديث وناسخ الحديث ومنسوخه... الخ.
- كما بين أهم الكتب والمخطوطات النادرة، وأماكن تواجدها.
- كما قام بوضع ترجمة للإمام الترمذي، وذكر فضائل جامعة، وذكر رواية الجامع وبيان شرطه ورتبة الجامع، وبين أن في كتاب سنن الترمذي لا يوجد حديث موضوع.
- كما ذكر شروح جامع الترمذي وعادته في جامعه وعرج على بعض الألفاظ المستعملة في جامع الترمذي، وفي تراجم فقهاء الحديث الذي ذكرهم الترمذي مع ذكر تراجمهم، وعامل علماء اللغة وأئمة التفسير بنفس ما ذكره لعلماء الحديث.

أما الكتاب، فصدره الشارح بذكر أسانيده إلى الإمام الترمذي، وشرح في الشرح، وشرحه متوسط، يشمل على شرح الترجمة باختصار، ترجم للرواة باختصار، ويذكر كلام النقاد في الراوي، وفي الغالب يترك المسائل مطلقة من غير ترجيح، إذ يعتمد غالباً على ترجيحات ابن حجر، يشرح الألفاظ من متن الحديث ويذكر ما فيها من احتمالات، يستنبط من الأحاديث، يذكر الخلاف مع الاستدلال والترجيح من غير تعصب لمذهب معين، أما مصادره في تخريج الحديث فيعتمد على المصادر المشهورة بعد حكم الترمذي، يعني يخرج شواهد ومتابعات الحديث الأصلي الذي ذكره الترمذي وبعناية فائقة، وهي ميزة الكتاب.

سنن ابن ماجه، للإمام ابن ماجه القزويني:

مؤلف هذا الكتاب أو السنن، هو أبو عبد الله بن ماجه القزويني، المتوفى سنة «275هـ».

فكتاب السنن لابن ماجه كتاب قوي النفع في الفقه، ويحوي أحاديث ضعيفة، وفي بعض الأحيان منكراً.

أحسن ابن ماجه ترتيب وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار.

أما الشروح التي وقعت على الكتاب فهي كثيرة، ومن أبرزها وأوسعها:

شرح مغلطاي:

وهو كتاب كبير، لكنه لم يكمل، شرح من الكتاب قطعة، ولم يشرح الأحاديث التي وردت في مقدمة سنن ابن ماجه التي يتميز بها، واعتنى مغلطاي باللغة، ويشرح الألفاظ ويوضحها، لكنه مع ذلك لم يتعصب لمذهبه الحنفي.

أما الشروح الأخرى على سنن ابن ماجه فهي كما يلي:

- شرح السيوطي: وهو مقارب لشرحه على سنن النسائي، يعتني بتحليل الفظي لبعض الألفاظ، ويعتني بالأسانيد كثير.
- حاشية السندي: افتتح الكتاب بمقدمة مختصرة جدا تحدث فيها عن ابن ماجه وعن كتابه باختصار شديد، ومنهج السندي في التعليق والشرح، ويذكر الترجمة ويشرحها، ثم يذكر ما يحتاجه من المتن ويشرحه، ولا يعرج على الأسانيد، فلا يترجم للرواة، ولا يخرج الأحاديث، هو شرح ناقص، هو كامل لجميع الكتاب لكن مفردات الشرح ومتطلبات الشرح تحتاج إلى أكثر من ذلك، بحاجة ماسة إلى من يتمه الكلام على الرواة، وعلى ترجيح الأحاديث، ونقد الأسانيد.
- «ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه»، لعهد عبد الرشيد النعماني.
- «مصباح الزجاجة»، مختصر الذي هو شرح السيوطي، مختصر جدا كغيره من شروحه على الكتب السنة، للإمام السيوطي.

موطأ الإمام مالك - رحمه الله-

مؤلف هذا الكتاب هو الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي إمام دار الهجرة المتوفى سنة «179هـ».

والموطأ تسميته مأخوذة من التوطئة وهي التهيئة والتسهيل.

والموطأ ليس على صورة واحدة، له روايات كثيرة، وتختلف هذه الموطآت في كثرة الأحاديث في ترتيب، في التقديم والتأخير، وفي كلام الإمام مالك ونقوله عن التابعين والصحابة، وأشهر الروايات وأكثرها تداولاً وعليها أكثر الشروح، رواية يحيى بن يحيى الليثي.

أما روايات الموطأ فهي كثيرة منها:

- رواية أبي مصعب.
- رواية ابن وهب.
- رواية القعنبى عبد الله بن مسلمة.
- رواية ابن القاسم.

- رواية معن بن عيسى القزاز.
- رواية عبد الله بن يوسف التنيسي.
- رواية يحيى بن بكير.
- رواية سعد بن غفير المصري.
- رواية مصعب بن عبد الله الزبيري.
- رواية محمد بن المبارك الصوري.
- رواية سليمان بن برد النجبي.
- رواية يحيى بن يحيى التميمي.
- رواية أبي حذافة أحمد السهمي.
- رواية سويد بن سعيد الحدثاني.
- رواية محمد بن الحسن الشيباني.

ولأهمية الموطأ وإمامة مؤلفه، وعلو أسانيده، باعتباره أقدم مصنف وصل إلينا، اعتنى به العلماء عناية فائقة، ومن هؤلاء الذين اعتنوا به، الإمام ابن عبد البر النمري، قام بشرحه في كتابين كبيرين أحدهما التمهيد، والآخر الاستذكار.

أ- «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد»، لابن عبد البر:

الحافظ ابن عبد البر هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي أحد أئمة المالكية الكبار، الذين هم من أهل الحديث والأثر، ومن أئمة الفقه والنظر، بل هو محدث وحافظ المغرب في زمانه، وله من المؤلفات ما يدل على علو كعبه في هذا الشأن، من أهمها كتابه في شرح الموطأ المسمى بـ "التمهيد" الذي أطبقت شهرته الآفاق، مات «سنة 463هـ»⁴⁵.

قال ابن حزم: «لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه»⁴⁶.

خصائص كتاب التمهيد وطريقة مؤلفه في الشرح:

لقد بين ابن عبد البر منهجه في الشرح فقال كما في مقدمة التمهيد :
 رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ماتضمنه موطأ مالك بن أنس - رحمه الله - في رواية يحيى بن يحيى الليثي الإندلسي من حديث رسول الله مسنده، ومقطوعة، ومرسلة، وكل ما يمكن إضافته إليه صلوات الله وسلامه عليه.
 ورتبت ذلك مراتب قدمت فيها المتصل، ثم جرى مجراه مما اختلف في اتصاله، ثم المنقطع والمرسل.
 وجعلته على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك - رحمهم الله - ليكون أقرب

(45)- ترجمته في: بغية الملتبس، للضببي، تحقيق إبراهيم الأبياري، ج:2، ص«659».

(46)- السير، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج:18، ص«153».

للتناول.

ووصلت كل مقطوع جاء متصلاً من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء مسنداً من غير طريقته - رحمة الله عليه - فيما بلغني علمه، وصح بروايتي جمعه. وذكرت من معاني الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب ما عول على مثله الفقهاء أولو الألباب.

وجلبت من أقاويل العلماء في تأويلها، وناسخها ومنسوخها، وأحكامها ومعانيها، وما يشفي به القارئ الطالب ويبصره، وينبه العالم ويذكره، وأتيت من الشواهد على المعاني والإسناد بما حضرني من الأثر ذكره، وصحبتني حفظه مما تعظم به فائدة الكتاب.

وأشرت إلى شرح ما استعجم من الألفاظ، مقتصرأً على أقاويل أهل اللغة. وأومأت إلى ذكر بعض أحوال الرواة وأنسابهم وأسنانهم ومنازلهم، وذكرت من حفظت تاريخ وفاته منهم، معتمداً في ذلك كله على الاختصار⁴⁷.

إن المنهج الذي سطره أبو عمر في "مقدمة التمهيد" لهو منهج فريد في بابيه، قل أن يطرقة عالم، لذلك أطبقت شهرة "التمهيد" الآفاق وأجمعت كلمة العلماء على انفراده في مجاله، فقد استقصى فيه ابن عبد البر كل الشوارد، وأحاط فيه بكل الجوانب اعتنى بالسند فمحصنه وحققه ووصله بعد أن كان مرسلأً أو مقطوعاً، أو بلاغاً.

ثم توجه إلى المتن ففحصه ومحصنه واستخرج منه درراً ظلت كامنة وعجائب كانت غائبة غير بادية، واستنبط منه أحكاماً فقهية رائعة ذكرا خلال ذلك آراء كل العلماء والمذاهب دافعا لها بعضها ببعض منتهيا على الرأي الصائب والحكم الفصل الذي يتخذ النقل أصلاً وقاعدة والعقل دليلاً ومرشداً، ولا عجب أن يكون التمهيد في هذه المكانة العالية والمرتبة السامية فإنه نتاج بحث عميق وجهد متواصل استمر طيلة ثلاثين سنة.

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده في "التمهيد"⁴⁸: إبراهيم بن أبي عبله: من شيوخ مالك، فبعد أن يذكر نسبه ومن أدرك من الصحابة ومن روى عنهم وذكر سكناه للشام ووفاته في خلافة أبي جعفر سنة «152هـ»، وقد كان ثقة فاضلاً له أدب ومعرفة وكان يقول الشعر وذكر من روى عنه سوى مالك.

روى عنه مالك في الموطأ حديثاً واحداً مرسلأً وهو مالك عن إبراهيم بن أبي عبله عن طلحة بن عبيد الله بن كريب أن رسول الله ﷺ قال: «ما رأى الشيطان يوماً هو فيه أصغر ولا أحقر ولا أذحر ولا أغيظ منه في يوم عرفه وما ذلك إلا لما

(47)- التمهيد، ج:1 ، ص«46-47».

(48)- التمهيد، ج:1 ، ص«106-102».

رأى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام إلا ما رأى يوم بدر قيل وما رأى يوم بدر يا رسول الله؟ فقال أما أنه رأى جبريل يزرع الملائكة هكذا»

وبعد أن يذكر من روى هذا الحديث يتوجه أبو عمر إلى بيان المعنى الإجمالي للحديث فيقول : هذا حديث حسن، في فضل شهود ذلك الموقف المبارك وفيه دليل على الترغيب في الحج، ومعنى هذا الحديث محفوظ من وجوده كثيرة وفيه دليل على أن كل من شهد تلك المشاهد يغفر الله له إن شاء الله، وفيه أن شهود بدر أفضل من كل عمل يعمله الإنسان بعده إلى يوم القيامة نفلا كان أو فرضا لأن هذا القول كان منه -ﷺ- في حجة الوداع، وفيه الخبر عن حسد إبليس وعداوته لعنة الله وفيه دليل على أن الحسود يجد في نفسه ذلة لعدمه ما أوتيته المحسود. وأما قوله أصغر وأحق وأغيب فمستغن عن التفسير لوضوح معاني ذلك عند العامة والخاصة وأما قوله أدر فمعناه أبعد من الخير والأدر المطرود المبعد من الخير المهان، يقال أدره عنك أي أطرده وأبعده.

ثم يشرح معنى قوله يزرع الملائكة فقال أهل اللغة معنى يزرع يكف ويمنع إلا أنها وهنا بمعنى يعيهم ويرتبهم للقتال ويستدل على ما يراه بالقرآن وأشعار العرب وأحاديث الرسول ﷺ وأثار الصحابة ويشبع المسألة بحثا ودرسا.

ويذكر أثارا في معنى حديث إبراهيم بن أبي عبلة هذا في يوم عرفة ويكاد يأتي على الصحيح منها من مثل ما روته عائشة أن رسول الله ﷺ قال : «ما من يوم يعتق الله فيه أكثر من يوم عرفة». وما روته أيضا على رسول الله -ﷺ- : ما من يوم أكثر أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة وأنه ليدنو ثم يباهي ملائكته إلى غير ذلك من الأحاديث النبوية الصحيحة التي تشرح حديث الباب وتزيد توضيحا وبيانا، ويشرح معنى قول الرسول ﷺ : «هذا يوم الحج الأكبر. ويختتم الباب بحديث فيه بشرى للمؤمنين قال : وقف النبي ﷺ بعرفات وكادت الشمس أن تؤوب فقال بلال أنصت لي الناس فقام بلال فقال : معاشر الناس أتاني جبريل أنفا فأقراني من ربي السلام وقال إن الله غفر لأهل عرفات وأهل المشعر وضمن عنهم التبعات فقال عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله هذا لنا خاص فقال هذا لكم ولمن أتى بعدكم إلى يوم القيامة فقال عمر بن الخطاب كثر خير الله وطاب⁴⁹.

وإن السمة البارزة في هذا الكتاب هي العناية الفائقة بالأسانيد وأحوال الرجال والسعي إلى تعديلهم كما أننا نلاحظ بعض الإعراض عن غير المسند إلى الرسول ﷺ من آراء الصحابة والتابعين والعلماء، ولعل ذلك هو موضوع كتابه "الاستذكار".

(49)- التمهيد، ج:1 ، ص«102-106».

ويبدو الإبداع في تحقيق المسائل العلمية والأحكام الفقهية وإيراد أقوال العلماء على مختلف مذاهبهم والعناية بالناحية اللغوية وإعطاء الكلمات المستعجمة ما تستحق من الشرح والتبيين مبينا استعمالات العرب شعرا ونثرا.

وخلاصة القول إن كتاب "التمهيد" فريد في بابه لم يأت بمثله المتأخرون والمتقدمون خدم به صاحبه الفقه والسنة خدمة جليلة وزاد به الموطأ رفعة وعلواً، فإذا التمهيد بالنسبة للموطأ كـ"فتح الباري" بالنسبة لصحيح البخاري.

ب- «الاستذكار لمعرفة مذاهب فقهاء الأمصار»، لابن عبد البر:

الاستذكار كتاب مبسوط، تفنن فيه كثيراً، واجتهد اجتهاداً كبيراً في استنباط المسائل الفقهية، وبسط فيه الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار.

فالفرق بين التمهيد والاستذكار، أن الأول ميزته المعاني والأسانيد فهو كتاب حديث، صبغته حديثية، أما الاستذكار فصبغته فقهية.

أما منهج ابن عبد البر في الاستذكار فهو على النحو التالي:

- يذكر الحديث من الموطأ برواية يحيى بن يحيى، ثم يذكر شواهد ما جاء في معناه من مرفوع وموقوف.
- يتكلم على إسناد الأحاديث أحياناً، ويحيل على التمهيد لمن أراد البسط.
- يذكر اختلاف ألفاظ الناقلين من رواة الحديث.
- يشرح ألفاظ الأحاديث بالروايات الأخرى وشواهد العربية.
- يتكلم على فقه الحديث باستيفاء وما يستنبط منه من أحكام وآداب.
- يذكر اختلاف الروايات عن الإمام مالك في المسائل الفقهية.
- يستعرض أقوال فقهاء الأمصار في المسائل الفقهية، ويقارن بين أدلتهم ويناقشها ويرجح القول الراجح بدليله ولا يتعصب لمذهب معين.

ج- «المنتقى»، لأبي الوليد الباجي:

مؤلف هذا الشرح هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الباجي المالكي المتوفى سنة «474هـ»، ومنتقى الباجي ليس كالتمهيد والاستذكار، فهذا الشرح ليس بالممل ولا بالمخل، إنما هو شرح متوسط، وعند قراءتك لشرحه، وفي مقدمته ذكر أن المنتقى اختصره من كتابه المبسوط «الاستيفاء»، إذ قال: «أكثر الناس لا يستطيعون، ولا يصبرون على معاناة مثل هذه المطولات جداً مثل الاستيفاء»⁵⁰.

أما منهجه في شرحه هذا فكان إجمالاً على النحو التالي:

(50)- مقدمة المنتقى، ص «17».

- اقتصر في المنتقى على الكلام على معاني ما يتضمنه الحديث من الكلام على الفقه مربوطة بما يتعلق بها في أصل كتاب الموطأ ليكون شرحاً وتنبئها على ما يستخرج منه من المسائل.
- قال -رحمه الله-: «اعترضت عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والأدلة، وما احتج به المخالف، وسلكت فيه السبيل الذي سلكته في الاستيفاء من إيراد الحديث والمسألة من الأصل، ثم اتبعت ذلك ما يليق به من الفرع، وأثبتته شيوخنا المتقدمون من المسائل، وبالله التوفيق»⁵¹.
- والكتاب مطبوع، وحافل بالفوائد، ولاسيما ما يتعلق بمذهب المالكية، ومن له رغبة في الاطلاع على هذا المذهب المشهور، ما يعليه إلا الاطلاع على هذا الكتاب النفيس.

د- شرح الزرقاني على الموطأ، للإمام الزرقاني:

مؤلف هذا الشرح هو الإمام أبو عبد الله بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المالكي، المتوفى سنة «1122هـ».

اشتهر هذا الكتاب بين أواسط أهل العلم في الحديث وغيرهم بـ«شرح الزرقاني لموطأ مالك»، وسماه كل من ترجم له بـ«شرح الموطأ»، إلا أن صاحب «معجم المؤلفين»⁵²، سماه: «أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك»، ولم يذكره غيره، والعلم عند الله تعالى.

أما منهجه في شرحه هذا فكان إجمالاً:

- بدأ المؤلف كتابه بمقدمة ذكر فيها:
 - * أنه بدأ بهذا الشرح سنة تسع بعد المائة وألف من الهجرة النبوية.
 - * أن هذا الشرح شرح وسط لا بالقصير المخل ولا بالطويل الممل.
 - * ترجمة وافية عن الإمام مالك وقيمة كتاب الموطأ العلمية عند أهل الشأن، ومن سمع منه من علماء البلدان ورواة الآثار من أهل الآفاق.
 - * أن سبب تأليفه للكتاب هو ندرة شروح الموطأ مع كثرتها في مصر وعزتها فيها في زمانه.
 - * كما ذكر فيها أنه إذا أطلق الحافظ فمراده «ابن حجر».
- مزج المؤلف متن الموطأ بالشرح، وهي طريقة مفيدة مسلوكة عند أهل العلم، ومشى على ترتيب الأصل، ولم يغير فيه شيئاً علمي.

(51)- مقدمة المنتقى، ص «21».

(52)- معجم المؤلفين، لرضا كحالة، ج:1، ص «121».

- اعتنى المؤلف بضبط الغريب وتفسيره، وشرح جميع ألفاظ الكتاب معتمدا على كتب اللغة وقواميسها الأصلية مع الاعتناء بأوجه الإعراب اعتناء فائقا.
- يذكر المؤلف أقوال العلماء في المسائل الفقهية وأوجه الخلاف فيها مع بيان أدلتهم عليها، وغالبا ما يورد أدلة المالكية منافحا عنها وناقصا لما قيل فيها من قدح واعتراض.
- يذكر المؤلف من أخرج الحديث من أصحاب الكتب الستة وغيرهم، وخاصة إذا كان الحديث المشروح في الصحيحين، أنظر مثلا: «174/1-214-224».
- كذلك يخرج الأحاديث التي يوردها خلال شرحه للأحاديث من مصادرها الأصلية، بل ربما يسهب في ذلك، أنظر مثلا: «22/1».
- يحكم كثيرا على الأحاديث والآثار التي يستشهد بها في شرحه، بقوله مثلا: «بسند صحيح» ونحو ذلك، أنظر مثلا: «198/2-225».
- يعرف على رجال السند باختصار شديد، مكررا التراجم لما جبل عليه غالب الناس من النسيان.
- يعتني المؤلف أحيانا بذكر من تابع الإمام مالكا سواء متابعة تامة أو قاصرة، أنظر مثلا: «1-176».
- يذكر أهم ما اشتمل عليه الحديث من الفوائد الفقهية والنكت العلمية.
- يعتني المؤلف عناية فائقة بالجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض والإشكال ! إما بأجوبة منقولة عن أهل العلم السابقين، أو ربما بما أداه إليه اجتهاده وفهمه الثاقب، أنظر مثلا: «113/1-192-243»⁵³.

وبذلك أكون قد تطرقت إلى أهم كتب الحديث التي وضعت عليها شروح نفيسة ابتداء من الصحيحين مرورا بسنن أبي داود والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك، سأضيف بعض مصادر شروح الحديث، واخترت ثلاث مصادر مهمة جدا، وهي جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي، وسبل السلام للصنعاني، وكذلك نيل الأوطار للشوكاني.

جامع العلوم والحكم، لابن رجب:

صاحب هذا المؤلف هو الإمام الجليل الحافظ الناقد زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن بن محمد بن أبي البركات مسعود السلامي البغدادي مولدا الحنبلي مذهبيا الدمشقي إقامة ووفاء، ويكنى بأبي الفرج، ويلقب بابن رجب، وهو جده عبد الرحمن، لقب بذلك لأنه ولد فيه، وتوفي سنة «795هـ».

(53)- ينظر "شرح الموطأ" للزرقاني.

أصل كتاب جامع العلوم والحكم:

أشار الخطابي المتوفى سنة «388هـ» -رحمه الله- في كتابه «غريب الحديث»⁵⁴ إلى نبذ جامعة من جوامع كلمه -ﷺ-.

- أملى الحافظ ابن الصلاح المتوفى سنة «634هـ» -رحمه الله- مجلسا سماه: «الأحاديث الكلية»، جمع فيه ستة وعشرين حديثا مما وصف أن مدار الدين عليها.

- أخذ الإمام النووي المتوفى سنة «676هـ» -رحمه الله- هذه الأحاديث التي جمعها ابن الصلاح وزاد عليها تمام اثنين وأربعين حديثا، وسمى كتابه «الأربعين».

- اشتهرت هذه الأربعون النووية، وكثر حفظها، ونفع الله بها وتولى شرحها طائفة من أهل العلم.

- ختم الحافظ ابن رجب -رحمه الله- إلى الأربعين النووية ثمانية أحاديث، فبلغ عددها خمسين حديثا، ثم شرحها في كتابه «جامع العلوم والحكم».

أما منهج ابن رجب في شرح هذه الأحاديث فكان كما يلي:

- يورد الحديث محذوف الإسناد، مبقيا فقط على راوي الحديث وهو الصحابي -رضي الله عنه-.

- يمر بعد ذلك إلى الكلام على إسناد الحديث، ولطائفه موردا أقوال أهل العلم وكلامهم في طرق الحديث، وبعد ذلك يمر ويستدل بأقوال أهل العلم على فوائد الحديث ومكانته بين أحاديث رسول الله -ﷺ-، هذا عن إسناد الحديث ومكانته.

أما عن شرح الحديث، فيورد جزءا من الحديث يجعله بين قوسين، ويعقبه بشرحه وتعليقه على هذا الجزء، وهكذا اتبع نفس الطريقة إلى آخر متن الحديث.

وعندما يجد مناسبة وثيقة بين الجانب اللغوي وما في الحديث من ألفاظ متقاربة، فيشير إلى ذلك، ويسعى أن يقرب معنى الحديث من خلال هذه المقارنة.

وكتابه مرتب كترتيب أحاديث الإمام النووي في الأربعين ولا غرو في ذلك، فالجزء الأكبر من جامع العلوم والحكم هي أحاديث الأربعين.

فأول حديث ابتدأ به في جامعه هذا، هو حديث «إنما الأعمال بالنيات»، وآخر حديث «لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله».

هل كل ما ورد في جامع العلوم والحكم من الأحاديث صحيحة أم لا؟

(54)- غريب الحديث، ابن الأثير، ج: 1، ص «64».

والجواب أن في الجامع الصحيح والضعيف كبقية الكتب الأخرى، وقد قام بعض طلبة العلم بتتبع أحاديث الجامع مبينا صحيحه من سقيمه.

نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، للإمام الشوكاني:

مؤلف هذا الكتاب، هو الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة «1250هـ».

توصيف الكتاب:

عنوان الكتاب يتألف من شقين، نيل الأوطار، ومنتقى الأخبار، وسماه: «نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار».

أما كتاب «منتقى الأخبار» فهو للإمام أبي البركات مجد الدين ابن تيمية -رحمه الله- وبلغ إلى غاية من الإحاطة بأحاديث الأحكام، وشمل من دلائل المسائل جملة نافعة⁵⁵.

وشرحه الموسوم بـ«نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار» للإمام محمد بن علي الشوكاني، وهو من المراجع المهمة في الفقه عامة، وهو يعد من ذخائر الفقه المقارن، وله من الخصائص التي امتاز بها من حيث المنهج العلمي الدقيق الذي اختاره مؤلفه، وجعله منهجا له ومسلكا يتبعه، مما بوأه مكانة عالية بين الكتب الفقهية في هذه الأزمنة المتأخرة، بحيث صار مرجعا لكل باحث.

أما مؤلفه فهو إمام ناقد، أصولي فقيه، واسع الاطلاع على معاني الأحاديث وفقهها، لا يتعصب لمذهب معين، بل قد تصدى للتقليد والمقلدين، ودعا للاجتهد وترك الجمود بكل ما أتى من علم ومعرفة ولسان وبنان.

أما منهج المؤلف في كتابه فكان كما يلي:

- سلك الإمام الشوكاني في كتابه «نيل الأوطار» مسلكا معتدلا، واتبع منهجا بسيطا واضحا، وأسلوبه سهل ميسر، ومن قرأ في كتابه هذا واطلع عليه يقف على ذلك، حيث أن شرحه للأحاديث كان في غاية الوضوح والبيان، وهو بنفسه أقر بذلك في مقدمته، حيث قال: «وقد سلكت في الشرح -لطول المشروح- مسلك الاختصار، وجردته عن كثير من التفريعات والمباحث التي تفضي إلى الإكثار، لاسيما في المقامات التي نقل فيها الاختلاف، ويكثر بين أئمة المسلمين في مثلها الانتلاف... وأما في مواطن الجدل والخصام، فقد أخذت فيها بنصيب من إطالة ذيول الكلام، لأنها معارك تتبين عندها مقادير الفحول، ومغاووز لا يقطع شعابها وعقابها إلا نحارير الأصول... وقد

(55)- كما قال الشوكاني في مقدمة شرحه «نيل الأوطار».

- قمت - والله الحمد- في هذه المقامات مقاما لا يعرفه إلا المتأهلون، ولا يقف على مقدار كهنه من جملة العلم إلا المبرزون».
- واقتصر الإمام الشوكاني -رحمه الله- في شرح الحديث على بيان حال الحديث وتفسير غريبه، وما يستفاد منه بكل الدلالات.
 - أما فيما يخص تراجم الرواة لم يطول في ذلك كثيرا، وقال بأن كتب الفن في هذا الموضوع حوت مثل هذا التفصيل.

قال رحمه الله: «ولم أطول ذيل هذا الشرح بذكر تراجم رواة الأخبار، لأن ذلك مع كونه علما آخر يمكن الوقوف عليه في مختصر من كتب الفن من المختصرات الصغار... وقد أشير في النادر إلى ضبط اسم راو أو بيان حاله على طريق التنبيه، لاسيما في المواطن التي هي مظنة تحريف أو تصحيف لا ينجو منه غير النبيه».

كما فصل -رحمه الله- بين شرحه وشرح المصنف -ابن تيمية- ونسب له ذلك مع تعقب على بعض ما يحتاج إلى تعقب.

وفي هذا المجال قال: «وجعلت ما كان للمصنف من الكلام على فقه الأحاديث وما يستطرده من الأدلة في غضون من جملة الشرح في الغالب، ونسبت ذلك إليه، وتعقت ما ينبغي تعقبه عليه، وتكلمت على ما لا يحسن السكوت عليه، مما لا يستغني عنه الطالب، كل ذلك لمحبة رعاية الاختصار، وكراهة الإملال بالتطويل والإكثار، وتقاعد الرغبات، وقصور الهمم عن المطولات»⁵⁶.

أما السبب الذي حمل الشوكاني لشرح منتقى الأخبار هو طلب جماعة من حملة العلم، فأبى في البداية لأسباب بعد ذلك صمم في الشروع في شرح هذا الكتاب، فقال -رحمه الله-: «وقد حمل حسن الظن بي جماعة من حملة العلم على أن التمسوا مني القيام بتحقيق هذا الكتاب، وحسنوا لي السلوك في هذه المسالك الضيقة التي يتلَوْنَ الخريت في موعات شعابها والهضاب، فأخذت في إلقاء المعاذير وأنبت تعسر هذا القصد على جميع التقارير... فلما لم ينفع الإكثار من هذه الأعذار ولا خلصني من ذلك المطلب ما قدمته من الموانع الكبار، صممت على الشروع في هذا المقصد المحمود...»⁵⁷

والكتاب مطبوع متداول في ثلاثة عشر مجلدا بتحقيق طارق عوض الله المصري.

سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، للصنعاني:

(56)- مقدمة نيل الأوطار، ص «11-12».

(57)- مقدمة نيل الأوطار، ص «13».

مؤلف هذا الكتاب هو محمد بن إسماعيل الصنعاني، توفي سنة «1182هـ».

توصيف الكتاب:

نلاحظ أن الكتاب يتألف من اسمين، سبل السلام، وبلوغ المرام.

فكتاب «بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام»، للحافظ ابن حجر العسقلاني من أفضل الكتب التي ألفت في أدلة الأحكام.

وكتاب «سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام» للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، هو أفضل الشروح عليه.

والكتاب طبع ضمن خمسة مجلدات، بتحقيق طارق عوض وهو متداول.

أما منهج الصنعاني في شرحه لبلوغ المرام فهو كما يلي:

يورد الحديث محذوف السند، ويبقى فقط على راوي الحديث وهو الصحابي، ويقوم بعد ذلك بذكر من أخرج الحديث، كأن يقول أخرجه: الأربعة وابن أبي شيبة، ويقوم ببيان درجة الحديث من صحة أو ضعف.

عندما يكمل من هذا العرض يمر مباشرة إلى راوي الحديث، إذ يقوم بإعراب اسمه كاملاً، مع ذكره للخلاف الذي وقع في اسمه مشيراً إلى أنه اختلف في اسم هذا الراوي على أقوال، دون أن يغفل مرويات راوي الحديث، يعني الصحابي.

بعد ذلك يمر إلى ضبط مفردات الحديث، مستعرضاً أقوال النحاة في هذه المفردات وكلمات الحديث، دون أن يغفل بعض القواعد الحديثية المتفق عليها بين المحدثين، كشروطهم للحديث الصحيح التي وضعوها حداً لهذا المصطلح، كما يحشد أقوال العلماء وكلامهم على هذا الحديث، فالحديث عنده يتناوله من ثلاث زوايا:

- الزاوية الأولى : إسناده الحديث.
- الزاوية الثانية : مفردات الحديث وغريب الحديث، ومرجعه في ذلك قواميس اللغة، وكتب غريب الحديث.
- الزاوية الثالثة: هي مقصد الحديث ومعناه، ويستأنس بأقوال العلماء وشرح الحديث.

والكتاب مرتب على الكتب والأبواب فابتدأ بكتاب الطهارة، وذكر باب المياه وإزالة النجاسة والوضوء، والمسح على الخفين، ونوقض الوضوء وهكذا فعل في باقي الكتب والأبواب.

أما سرده للأحاديث، فيذكرها مرقمة، كأن يقول الحديث الأول، والثاني والثالث، وهكذا إلى آخر الحديث.

أما نفسه في شرح الأحاديث فكان بين متوسط ومطول، مرة يشرح الحديث في صفحات وصفحات، ومرة في صفحتين ومرة يقتصر شرح الحديث في أسطر قليلة لا تتعدى أربعة أسطر.

الخاتمة

لقد تناولت كتب الحديث المشهورة وهي، صحيح البخاري وصحيح مسلم، وكتب السنن الأخرى وهي: أبو داود، والنسائي والترمذي، وابن ماجه، وموطأ مالك – رحم الله الجميع-، بعد ذلك تناولت أهم الشروح التي وقعت عليها، وقد ذكرت الشروح المشهورة، وإلا لو تطرقت إلى شروح صحيح البخاري وحواشيه لوحده لما أكملت بسط ما فيها، ولكن حال محتوى البرنامج المقرر يستدعي أن نتناول ذلك

بنوع من العرض البسيط، وقد اتبعت ذلك، إذ بلغت الشروح على مصادر هذه الكتب في هذه المذكرة ثلاثين شرحاً بما فيها شروح الكتب الثلاثة الأخرى، وهي جامع العلوم والحكم، ونيل الأوطار، وسبل السلام.

وعمل الإنسان لا يخلو من قصور، وعملي هذا سينقح ويعدل كل مرة، وهذا هو المبتغى منه إلى أن يصل إلى نهايته.

والله تبارك وتعالى أسأل أن يجعل ما كتبت في هذه المطبوعة زادا إلى يوم المصير إليه، وعتادا إلى يمن القدوم عليه، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الدكتور عبد المجيد مباركية

فهرس المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، القنوجي، أبو الطيب صديق بن حسن خان، تحقيق: عبد الجبار زكار، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

- 3- أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي، شرف القضاة وأمين القضاة، د ط، دار الفرقان، الأردن، 1419هـ-1999م.
- 4- الإتياع، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: محمد عطا الله حنيف، وعاصم عبد الله القريوتي، المكتبة السلفية لاهور، شركة المطابع النموذجية، عمان، الأردن، ط2، 1405هـ-1985م.
- 5- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الظاهري، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- 6- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، المطبعة الأميرية، بولاق، ط7، 1323هـ.
- 7- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: أبو مصعب محمد البدري، ط7، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1417هـ-1997م.
- 8- الاستذكار، ابن عبد البر، تحقيق: عبد المعطي أمين قلنجي، دار الوعي، حلب، ط1، 1993م.
- 9- الأصول في فهم أحاديث الرسول، محمد بازمول، الميراث النبوي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط، 1424هـ-2013م.
- 10- إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط1، 1419هـ-1998م.
- 11- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تحقيق ودراسة: محمد بن سعد بن عبد الرحمان آل يعود، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1409هـ-1988م.
- 12- إكمال إكمال المعلم، الأبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د.ت.
- 13- بذل المجهود في حل أبي داود، خليل أحمد السهار نفوري، تحقيق: محمد زكريا بن يحي الكندهلوي، ندوة العلماء بالهند- تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د.ت.
- 14- بيان فضل علم السلف على الخلف، ابن رجب الحنبلي، د ط، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، د.ت.
- 15- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ-2003م.

- 16- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، الزركشي، تحقيق: يحيى بن محمد علي الحلبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1425هـ-2004م.
- 17- ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، ط1، شركة دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1417هـ-1997م.
- 18- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 1429هـ-2008م.
- 19- جامع الأصول في أحاديث الرسول - ﷺ، ابن الأثير، تحقيق: أيمن صالح شعبان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1998م.
- 20- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة ناشرون، بيروت، ط4، 1417هـ-1996م.
- 21- جامع العلوم والحكم، ابن رجب، تحقيق: سليم الهلالي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط4، 1419هـ-1998م.
- 22- حاشية السندي على سنن النسائي، محمد بن عبد الهادي التنوي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2، 1406هـ، 1986م.
- 23- حاشية السندي على سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي التنوي، دار الجيل، بيروت، د ط، د ت.
- 24- الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، الرئاسة العامة لإدارة البحوث والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ط2، 1404هـ-1984م.
- 25- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، محمد مصطفى الأعظمي، د ط، المکتل الإسلامي، بيروت، 1413هـ-1992م.
- 26- روافد حديثية، محمد بن عمر بازمول، دار الاستقامة، القاهرة، ط1، 1427هـ-2007م.
- 27- زهر الربا على المجتبي، الإمام السيوطي، المطبعة النظامية، بالكانفور، د ط، 1299هـ.
- 28- سبل السلام الموصلة الى بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: طارق عوض الله، دار العصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1422هـ-2001م.
- 29- سلسلة الدراسات الحديثية، محمد بازمول، ط1، دار الإمام أحمد، القاهرة، 1429هـ-2008م.

- 30- سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1429هـ- 2008م.
- 31- سنن الدارقطني، الإمام الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1424هـ-2004م.
- 32- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمان الدارمي، تحقيق: سيد إبراهيم وعلي محمد علي، د.ط، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
- 33- شرح الإمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، تحقيق: عبد العزيز بن محمد السعيد، دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1418هـ-1997م.
- 34- شرح الزرقاني على الموطأ، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1424هـ-2003م.
- 35- شرح صحيح البخاري «الكواكب الدراري»، الكرمانلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1405هـ-1985م.
- 36- شرح سنن أبي داود، ابن رسلان الرملي الشافعي، تحقيق: الشيخ خالد الرباط وجماعة آخرون، د ط، د ت.
- 37- شرح سنن ابن ماجة، علاء الدين مغلطاي، تحقيق: كمال عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط1، 1419هـ- 1999م.
- 38- شرح العيني على سنن أبي داود، بدر الدين العيني، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، أبو المنذر، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ- 1999م.
- 39- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط1، 1424هـ-2003م.
- 40- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، د.ط، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.
- 41- شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد سعيد أوغلي، دار إحياء السنة النبوية.
- 42- صحيح البخاري، الإمام البخاري، د ط، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، 1419هـ- 1998م.
- 43- صحيح سنن ابن ماجة، ابن ماجة، الألباني، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، مكتبة المعارف، الرياض، 1417هـ- 1997م.

- 44- صحيح سنن أبي داود، أبو داود، الألباني: الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، مكتبة المعارف، الرياض، 1419هـ- 1998 م.
- 45- صحيح سنن الترمذي، أبو عيسى الترمذي، الألباني، ط2، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1422هـ-2002 م .
- 46- صحيح سنن النسائي، عبد الرحمان بن شعيب النسائي، الألباني، ط1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1419هـ-1998م.
- 47- صحيح سنن ابن ماجة، ابن ماجة، تحقيق: الألباني، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، مكتبة المعارف، الرياض، 1417هـ- 1997 م
- 48- صحيح مسلم، الإمام مسلم، د ط، دار الفكر، بيروت، 1424هـ- 2004 م.
- 49- صحيح مسلم بشرح النووي، الامام النووي، ضبط وتوثيق: صدقي محمد جميل العطار، د ط، دار الفكر، بيروت، 1421هـ-2000م.
- 50- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، ابن العربي، تحقيق: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ- 1997م.
- 51- علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، ط2، الزهراء للنشر والتوزيع، الجزائر، 1993م.
- 52- «علم شرح الحديث ومراحله التاريخية بين التقعيد والتطبيق»، حميد أحمد محمد، «مؤتمر مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 17-2006/07/18م»
- 53- علم شرح الحديث وروافد البحث فيه، محمد بن عمر بازمول، دار الاستقامة، القاهرة، ط1، 1427هـ-2007م.
- 54- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، مصورة بيروت عن الطبعة المنيرية بمصر.
- 55- عون المعبود، محمد شمس الحق العظيم أبادي، دار الفكر، د ط، 1415هـ- 1995م.
- 56- فتح الباري شرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر، ط1، مكتبة دار السلام، الرياض، 1418هـ- 1997 م.
- 57- غريب الحديث، ابن الأثير، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط1، 1432هـ- 2011م.

- 58- فتح المغيث، محمد بن عبد الرحمان السخاوي، تحقيق: عبد الكريم الخضير و محمد بن عبد الله بن فهد آل فهد، ط3، مكتبة دار المنهاج، الرياض، 1433هـ.
- 59- الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد بن حنبل الشيباني، احمد بن عبد الرحمان البنا الساعاتي، ط2، مؤسسة قرطبة، القاهرة، دت.
- 60- فتح الباري، ابن رجب الحنبلي، تحقيق، مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط1، 1417هـ- 1996م.
- 61- فيض القدير شرح الجامع الصغير: المناوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1982م.
- 62- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1972 م.
- 63- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ط2، دار الفكر، بيروت، 1985م.
- 64- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دبط، دار الكتب العلمية، بيروت .
- 65- الكفاية في علم أصول الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي إسحاق الدمياطي، ط1، دار الهدى، جمهورية مصر 1423هـ- 2003 م.
- 66- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، ط 3، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 2004م.
- 67- ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري، الإمام النووي، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، دت.
- 68- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمان، بن محمد العاصمي النجدي، د ط، دار الإفتاء، الرياض، 1382 هـ.
- 69- المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد الباجي، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ط1، 1332هـ.
- 70- المنهاج بشرح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، دت.
- 71- مخالفة الصحابي للحديث النبوي، عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1420هـ- 1999م.
- 72- معالم السنن، الخطابي، تحقيق: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351هـ- 1932م.

- 73- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979م.
- 74- معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: أ.د/ السيد معظم حسين، ط 2، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1397هـ-1977م.
- 75- المعلم بفوائد صحيح مسلم، المازري، تحقيق: متولي خليل عوض الله و موسى السيد الشريف، وزارة الأوقاف، القاهرة، د ط، 1413هـ-1993م.
- 76- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ابن الصلاح، تعليق: إسماعيل زرمان، ط1، مؤسسة الرسالة، ناشرون، بيروت، لبنان، 1425هـ-2004م.
- 77- مقدمة الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، تعليق: محمد بن علي البيضاوي، ط1، دار الاستقامة، القاهرة، 1434هـ-2013م.
- 78- المنهل العذب المورود، محمود السبكي، مطبعة الاستقامة، مصر، د ط، 1351هـ.
- 79- مكمل إكمال الإكمال، السنوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.
- 80- الموطأ، الإمام مالك، تحقيق: كلال حسن علي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 1430هـ-2009م.
- 81- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، الهيثمي، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية.
- 82- نصب الراية لأحاديث الهداية، الإمام الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، ط1، دار القبلة، جدة، مؤسسة الريان، بيروت، المكتبة المكية، 1417هـ-1997م.
- 83- نيل الأوطار، الشوكاني، تحقيق: طارق عوض الله، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، العربية السعودية، ط1، 1326هـ-2005م.

